universität wien

المركز السوري لبحوث السياسات
Syrian Center For Policy Research

آثار الزلزال في سوريا

المقاربة التنموية المفقودة في ظل النزاع

آب - 2023

المحتويات

الملخص التنفيذي 5

تمهيد 9

1.

البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية قبل الزلزال 10

1.1. هامش الهامش قبل النزاع 11

1.2. آثار النزاع 13

1.2.1. تغول الاستبداد السياسي والمؤسسي 13

1.2.2. مستويات جديدة من الانهيار الاقتصادي 15

1.2.3. ظروف المعيشة غير الإنسانية 17

1.2.4. تلاشي مقومات التنمية 19

1.2.5. فقدان الثقة المجتمعية 22

2.

آثـار الزلـــزال المباشـــرة وغيــر المباشــرة 24

2.1. الآثار التنموية والاجتماعية 25

2.2. الآثار الاقتصادية 28

2.2.1. خسائر رأس المال والتجهيزات المنزلية 28

2.2.2. خسائر الناتج المحلي 31

2.2.3. خسائر التشغيل 33

2.2.4. ارتفاع الأسعار ومعدلات الفقر 34

3.

الاستجابة للزلزال: فشل القوى السياسية واستمرار لمقومات الحرب 36

4.

مناقشة ومقترحات: الخيارات التنموية 42

المراجع 48

الملاحق 50

قائمة الجداول

الجدول (1): أعداد ضحايا وجرحى الزلزال بحسب المحافظات ومناطق السيطرة في سوريا 25

الجدول (2): أعداد المباني المدمرة والمتضررة نتيجة الزلزال بحسب المحافظات ومناطق السيطرة في سوريا 28

قائمة الأشكال البيانية

الشكل (1): الدليل الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (2020-2022) 16

الشكل (2): دليل الظروف المعيشية في سوريا خلال الفترة (2020-2022) 17

الشكل (3): دليل التنمية البشرية في سوريا خلال الفترة (2020-2022) 19

الشكل (4): دليل رأس المال الاجتماعي في سوريا خلال الفترة (2020-2022) 22

الشكل (5): نسبة خسائر مخزون رأس المال وثروة الأسر من الأثاث والتجهيزات المقدرة 30

الشكل (6): معدل تراجع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 نتيجة الزلزال 31

الشكل (7): الخسائر الاقتصادية الإجمالية المباشرة للزلزال في سوريا 32

الشكل (8): الزيادة في معدلات البطالة نتيجة الزلزال في سوريا 33

الشكل (9): التضخم الشهري في المحافظات الأربع بعد الزلزال 34

الشكل (10): معدلات الفقر المدقع والعام قبل وبعد الزلزال 2023 في المناطق المتضررة 35

الشكل (11): أثر الزلزال على فجوة الفقر في المحافظات الأكثر تضرراً 2023 35

قائمة الملاحق

الملحق (1): منهجية تحليل كارثة الزلزال في سوريا 50

الملحق (2): توزع أضرار الزلزال حسب المحافظة، التقسيم الإداري للمحافظة، منطقة السيطرة 52

الملحق (3): إطار الآثار المباشرة وغير المباشرة للزلزال 53

تنويه

تم إنجاز التقرير من قبل فريق عمل المركز السوري لبحوث السياسات: ربيع نصر ووجدي وهبي ومحمد كيكي ومحمد الأسدي وراميا اسماعيل ونبيل مرزوق، بالتعاون مع فريق الباحثين الميدانيين. وقام بتنسيق العمل الإداري ربيع بنا. يتقدم فريق العمل بالشكر الجزيل للملاحظات والتعقيبات الغنية التي قدمها كل من بيترا دانيكر وكلاوديا فيزر وعمر ضاحي وسامر جبور وفادي ديوب وسوسن أبو زين الدين وعبد الله حسن وأيمن الدسوقي ويامن بلان. قام بتحرير النص العربي جاد الكريم جباعي.

تم إنجاز البحث ضمن مشروع معرفة الحرب 2 الذي ينفذ بالتعاون بين جامعة فيينا ومركز بحوث التنمية البديلة والمركز السوري لبحوث السياسات، وبمنحة من مؤسسة كارنجي نيويورك.

حقوق النشر © 2023 محفوظة للمركز السوري لبحوث السياسات

الملخص التنفيذي

تعرضت مناطق جنوبي تركيا والشمال الغربي من سوريا صبيحة السادس من شباط 2023 لزلزال مدمر، لم تشهد المنطقة مثيلاً له منذ عشرات السنوات. خلف الزلزال آثاراً كارثية على سوريا المثقلة بأعباء الحرب، وشكل كارثة متعددة الأبعاد لمناطق شمالي غربي سوريا المهمشة والمحاصرة منذ وقت طويل. وتعمَّقت خسائر الزلزال بفعل الاستجابة الضعيفة للقوى الدولية والدور السلبي لقوى الصراع الداخلية، وضعف البنى المؤسساتية التنموية والإغاثية في جميع المناطق. في هذا الإطار يقدم هذا التقرير تحليلاً لتداعيات كارثة الزلزال وتقييماً لأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المباشرة، التي نجمت عنه.

قبل الزلزال

عانى السوريون والسوريات في شمالي غربي سوريا من آثار التشظي السياسي والتنثُّر الاجتماعي وسيطرة قوى "سياسية" متصارعة وجماعات مسلحة فرضت نفسها عليهم بقوة الأمرِ الواقعِ، وهي قوى خاضعة من حيث تمويلها وتسليحها لقوى خارجية إقليمية ودولية، هيمنت على مفاصل صنع القرار السياسي والعسكري وعلى عمل المؤسسات في مناطق سيطرتها كافة. وعلى الرغم من التغيُّر المستمر للواقع الجيوسياسي في المنطقة، في خلال السنوات الاثني عشر الماضية، استمرت هيمنة الأجهزة العسكرية والأمنية المستندة إلى سياسات الاستبداد وتسييس الهوية.

تدهور الوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة وشروط الحياة الإنسانية، في السنوات الثلاث الأخيرة، على الرغم من تراجع حدة المعارك العسكرية؛ يتجلى هذا التدهور في استمرار انكماش الاقتصاد بحوالي 20% بين عامي 2020 و2022، وفي زيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية، التي بلغت نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي. كما يتجلى في ارتفاع نسبة العجز التجاري والمديونية العامة والتضخم الجامح. وقد استمر هدر الحق في الوصول إلى الصحة والتعليم؛ وتفاقمت معاناة النازحين قسراً، الذين يشكلون 30%، من السكان، وبات 91% من السوريين يعانون من الفقر العام. كما ازدادت الثقة الاجتماعية تدهوراً، على عدة مستويات، في جميع أنحاء سوريا، فقد تأثرت الثقة بين الأفراد والجماعات بالممارسات الاستبدادية والتسلطية المختلفة، كالقتل والاختفاء القسري والتعذيب والحصار وسياسة التجويع والعقوبات الجماعية. وإلى ذلك، تنامى اضطهاد النساء وحرمانهن من أبسط الحقوق.

آثار الزلزال

أدى الزلزال إلى آلاف الضحايا بين السوريين في المناطق المتضررة بلغ عددهم 10659 شخصاً (4267 منهم في تركيا)، فيما بلغ عدد ضحايا الزلزال داخل سوريا 6392 ضحية و11829 إصابة. وقد تركز الأثر الأكبر للزلزال في مناطق شمالي غربي سوريا، خاصة في محافظة إدلب، إذ بلغ عدد الوفيات 2985 ضحية.

كما بلغ عدد النازحين بفعل الزلزال، حتى الأسبوع الأول من شهر آذار، أكثر من 170 ألف شخص بحسب تقديرات المركز، توزعوا بين نازحين، في شمالي غربي سوريا عددهم 155 ألف ونازحين، في مناطق الحكومة السورية عددهم 15 ألفاً. وقد انضم جزء كبير من نازحي الزلزال إلى مخيمات الإيواء، التي كانت قائمة أصلاً، وأنشئت مخيمات جديدة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من النازحين الجدد.

وأدى الزلزال إلى تأثر القطاع الصحي المتهالك أصلاً، نتيجة النزاع المديد، وعجز النظام الصحي، عند حدوث الزلزال، عن تلبية الاحتياجات المتزايدة، لإنقاذ المصابين والمتضررين في مختلف المناطق. كما أظهرت تقارير متابعة الأمراض المنقولة تزايد حالات الكوليرا والإسهال الحاد والأمراض التنفسية في مختلف المناطق. وتأثرت كذلك عملية التعليم في المناطق التي تعرضت للزلزال، نتيجة تعرض عدد من المدارس للدمار أو الضرر المادي أو تحولها إلى مركز لإيواء المتضررين. وبلغ عدد الأبنية المتضررة من الزلزال كلياً أو جزئياً، في جميع أنحاء سوريا، 12795 بناء، منها 2691 تعرضت لدمار كلي. وعانت محافظة إدلب الخسارة الأكبر في الأبنية المتضررة (ما يقارب 46.6%)، تلتها مناطق ريف حلب الشمالي (نحو 34%). في حين بلغ عدد الأبنية المتضررة في مدينة حلب 997 بناء، تعرض أكثر من نصفها للدمار الكامل. أما في محافظة اللاذقية فقد بلغ عدد الأبنية المنهارة 225 بناء.

وقد بلغت نسبة الخسائر في مخزون رأس المال وثروة الأسر من الأثاث والتجهيزات 0.8%، على المستوى الوطني، وبلغ معدل خسائر مخزون رأس المال في إدلب 6.9% من مخزون رأس المال في المحافظة، وبلغ في حلب معدل 2.1%، كما بلغت الخسائر في اللاذقية 6 بالألف وفي حماة 3 بالألف. وتشكل هذه الخسائر من الثروة المتراكمة ضرراً فادحاً للاقتصاد، على المستوى الوطني بوجه عام، وعلى المناطق المتضررة بوجه خاص، وسوف تحتاج هذه المناطق إلى سنوات طويلة لتعويض الخسائر. قدر المركز السوري لبحوث السياسات قيمة استبدال مخزون رأس المال والأثاث بنحو 2.23 مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية.

وقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 نتيجة الزلزال بنسبة 2.2% على المستوى الوطني. وتراجع على المستوى المحلي بمعدل 16.2% في إدلب، و4.4% في حلب، أما في اللاذقية وحماة، فكانت معدلات الانكماش الاقتصادي أقل على نحو ملحوظ، إذ يقدر الانكماش في اللاذقية بحوالى 5 بالألف وفي حماة 3 بالألف. ويرتبط تقدير خسائر الناتج المحلي بالمدة الزمنية اللازمة لتعويض الخسائر وبالمقومات الاقتصادية والبشرية والحوكمية. وبناءً عليه، تقدر خسائر الناتج المحلي الإجمالي في سوريا بحوالى 3.62 مليار دولار أمريكي؛ وبإضافة خسائر رأس المال تصبح الخسائر الاقتصادية الإجمالية المباشرة 5.85 مليار دولار أمريكي. وتشكل الخسائر المباشرة للزلزال نحو 33% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022، ما يظهر الأثر النسبي الكبير للزلزال، في ظل الحالة الكارثية للاقتصاد نتيجة 12 سنة من النزاع.

وأحدث الزلزال خسائر كبيرة في فرص العمل، أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة بحوالى 1.8 نقطة مئوية، على مستوى سوريا، أي ما

يعادل 90 ألف فرصة عمل. وازدادت الضغوط التضخمية، بسبب الزلزال، مما أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار، فقد تراوح معدل التضخم الشهري في حماة واللاذقية ومدينة حلب بعد الزلزال بين 5.6% و10% مقارنة بكانون الثاني 2023. في حين ارتفعت الأسعار في محافظة إدلب بنسبة 4.2 % وفي ريف حلب بنسبة 2.2%. أدت هذه الخسائر إلى تدهور جديد في الدخل الحقيقي للأسر، مما يهدد بانكماشٍ اقتصادي إضافي. وتشير النتائج أيضاً إلى ارتفاع معدل الفقر المدقع، نتيجة الزلزال، بحوالى 10.5 و3.8 و0.4 و0.1 نقطة مئوية في كل من إدلب وحلب وحماة واللاذقية، كما اتسعت فجوة الفقر العام بين متوسط إنفاق الأسر الفقيرة وخط الفقر العام؛ إذ ازدادت من 52% إلى 59% في إدلب ومن 45% إلى 47% في حلب.

اتصف التضامن الاجتماعي، لمواجهة آثار الزلزال، بأنه تضامن إنساني، بالدرجة الأولى، وأظهر استجابة عالية من قبل المجتمع المدني والمبادرات المحلية والقطاع الخاص؛[1] فعبر بذلك عن ثقافة التكافل الاجتماعي في مواجهة المحن، وقدم نموذجاً لتجاوز الاستقطاب السياسي والجغرافي والثقافي، الذي استثمرت فيه قوى التسلط ردحاً طويلاً. ويُعدُّ هذا التضامن عاملاً مهماً من عوامل تجاوز التصدع الاجتماعي، الذي لحق بالسوريين، منذ نشوب النزاع.

لم تستجب القوى السياسية المحلية للكارثة؛ وقامت باستغلالها، لتحقيق مصالحها السياسية، فقد اتسمت استجابة الحكومة السورية بالتمييز والتسييس والتهرب من المسؤولية وضعف الفاعلية.

فقد تأخرت الحكومة السورية في تسخير الإمكانيات المتاحة لديها لمواجهة آثار الزلزال أو اللجوء إلى الآليات الدولية لمساعدة المتضررين، وقيّدت المبادرات المدنية، التي حاولت حشد التبرعات والمتطوعين وإيصال المساعدات للمتضررين باشتراط الموافقات الأمنية، أو بحصر المساعدات في مؤسسات مقربة من السلطة. لكن الأخطر من ذلك هو تجاهلها للاستجابة المباشرة في المناطق الواقعة خارج سيطرتها أو طلب إنفاذ آليات الدعم الدولية في تلك المناطق.

الحكومة المؤقتة و حكومة الإنقاذ لم تتمكنا من القيام بوظائفها، بصفتها سلطات حاكمة، في الاستجابة للزلزال؛ فلم تتبنَّ استراتيجية واضحة لمواجهة الكارثة، وأظهرت ضعف القدرة على التنسيق أو حشد الجهود، بما فيها الجهود العسكرية، لمساعدة المتضررين. كما قامت بتحميل الأعباء للمجتمع المدني والمنظمات الدولية. واستخدمت الكارثة لتعميق الانقسام، ورفضت فتح المساحات اللازمة للتضامن العابر للمناطق.

(1) المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). المسح الميداني للمركز السوري لبحوث السياسات لتعقب آثار الزلزال.: محور التضامن الاجتماعي في مواجهة الزلزال.

أما الاستجابة الدولية، فكانت صادمة؛ إذ تمايز التدخل من قبل الأمم المتحدة والدول المانحة بصورة فاضحة بين تركيا وسوريا من جهة، وبين مناطق السيطرة داخل سوريا من جهة أخرى. فلم تقم الأمم المتحدة بالاستجابة المباشرة للزلزال في المناطق المنكوبة، ولم ترسل معدات وفرق إنقاذ، بحجة إغلاق المعابر، كما أنها لم تسع إلى فتح المعابر المعنية. و تطلب التدخل أكثر من أسبوع على وقوع الزلزال لدخول أول قافلة مساعدات أممية لسوريا. كشف التباين، في تدفق المساعدات العينية، بين مناطق شمالي غربي سوريا ومناطق سيطرة الحكومة السورية، واحداً من أسوأ مظاهر التشظي السياسي والانقسام العمودي، عبرت عن ذلك عرقلة متعمَّدة لوصول المساعدات إلى مناطق شمالي غربي سوريا الأكثر تضرراً، مقابل سهولة وانسيابية وصولها إلى مناطق الحكومة السورية.

في المقابل كانت استجابة المجتمع المدني هي الأكثر فعالية وحيوية؛ فقد أسهمت المنظمات والمبادرات المدنية خاصة في شمالي غربي سوريا في حشد المتطوعين وإنقاذ آلاف الأرواح، على الرغم من النقص الحاد في الموارد والتجهيزات. وكانت التنظيمات المدنية تعمل في مساحة ضيقة جداً تُقيدها قوى الأمر الواقع، بسياسات تعسفية وإجراءات بيروقراطية، وبتشديد الرقابة الأمنية عليها بما يتماهى مع الأجندات السياسية لهذه القوى.

يقدم هذا التقرير مقاربة تنموية بديلة لمواجهة تداعيات الزلزال؛ ترتكز هذه المقاربة على جوهرية الدفع باتجاه حل سياسي عادل ودائم، مع دور مركزي للقوى المجتمعية السورية في تطوير خيارات تجاوز النزاع، وبناء نموذج التحول التنموي. لذلك تركز المقاربة على: الاستثمار في تعزيز التضامن الاجتماعي وإعادة الاعتبار للمجتمع في الداخل والخارج، والتحول من الدور الخدمي للمجتمع المدني إلى دور سياسي وتنموي فاعل، في الفضاء العام، وتوسيع إمكانيات مساءلة قوى النزاع السياسية والعسكرية، وتطوير دور المنظمات والمبادرات المدنية، في إنشاء البنى الحوكمية المناهضة للنزاع والاستبداد والتشظي؛ وتبني الاقتصاد التضامني الاجتماعي، بوصفه أحد البدائل الممكنة للتحول من اقتصاديات الحرب، والتركيز على استثمار الموارد المادية والبشرية بعيداً عن الاستغلال والعسكرة واستنزاف البيئة؛ والربط بين العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتعزيز مقومات المجتمع التنموية، ليتمكن من التأثير في مسار تجاوز النزاع وآثار الزلزال.

إن تفعيل الدور التنموي للمجتمع المدني والمبادرات المحلية، وفق المقاربة البديلة لمواجهة آثار الزلزال، تتطلب تنسيقاً أكثر فعالية بين القوى الفاعلة في الحقل الاجتماعي، وبناء علاقة ندية مع الشركاء، بما في ذلك المنظمات الأممية. ويتطلب هذا الدور أخذ زمام المبادرة لقيادة منظومة المساعدات الإنسانية من قبل القوى المدنية العابرة للمناطق، لتكون مسؤولة عن الشراكة مع المجتمع وقادرة على تحديد الأولويات وتنفيذها في ظل مساءلة مجتمعية.

تمهيد

ضرب زلزال مدمر مناطق جنوبي تركيا وشمالي غربي سوريا، صبيحة السادس من شباط (فبراير) من هذا العام 2023. ولم تقتصر الآثار الكارثية لهذا الزلزال على الخسائر المادية والبشرية، وإنما تعدتها لتطال البنى الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في عموم سوريا. يقدم هذا التقرير رصداً وتحليلاً أولياً لآثار الكارثة على سوريا عموماً، وعلى المناطق الأشد تضرراً خصوصاً، وهذه الأخيرة تشمل محافظات إدلب وحلب واللاذقية وحماة، بصورة رئيسة. ويَعرُض التقرير تحليلاً مختصراً للبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية - قبل النزاع وفي أثنائه - في المناطق الأشد تضرراً من الزلزال. إذ يشكل فهم هذه البنى والأسس التي تستند عليها والعلاقات المتداخلة فيما بينها مدخلاً أساسياً لفهم أبعاد الكارثة، ومدى ارتباط نتائجها وآثارها واستجابات الفاعلين الأساسيين فيها بالاختلالات الهيكلية السائدة في هذه البنى قبل الزلزال.

يستند هذا التحليل الأولي لكارثة الزلزال على إطار مركب من مقاربات الاقتصاد السياسي والقدرات والفرص، إضافة إلى تبني منهجية تشاركية متعددة التخصصات في تصميم البحث وتنفيذه. يستند التقرير، في جانب من جانبيه، إلى البحوث والدراسات والمسوح، التي نفذت من قبل فريق المركز في سنوات النزاع (الملحق 1)، بهدف تحليل الحالة التنموية للمناطق التي تضررت بالزلزال، وفي الجانب الآخر إلى نتائج تقييم أضرار الزلزال المنفذ من قبل فريق البحث الميداني، والذي رصد فيه أهم الآثار المباشرة للزلزال اقتصادياً واجتماعياً ومؤسسياً.

إن الإطار المقترح لتحليل آثار الزلزال، في السياق السوري، يتضمن تشخيص الآتي: **1)** البنى المؤسسية والقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة وتغيُّر أدوارها، قبل النزاع وفي أثنائه، وطبيعة تجاوبها مع الكارثة **2)** طبيعة العلاقات الاجتماعية ومستويات الثقة والتعاون والتضامن والقيم والعادات السائدة والتفاعل المجتمعي مع الكارثة؛ **3)** بنية الاقتصاد وآليات الإنتاج والتوزيع، ودور اقتصاديات النزاع؛ **4)** دور القوى الخارجية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، بما في ذلك منظومات المساعدات الإنسانية.

إن قراءة هذا التقرير للزلزال تتجاوز كونه مجرد كارثة طبيعية، إذ يرتبط تفاقم أثر أي كارثة طبيعية، بعد الصدمة الأولى، بالمقومات والأنظمة والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة أو المجتمع المنكوب. لذلك يتوقف الأثر النهائي للكارثة على قدرة الأنظمة السائدة على مواجهة الأضرار الحاصلة بطريقة مستدامة، من خلال المؤسسات والسياسات والمبادرات والتدخلات.

يحدد التقرير إطار تحليل الزلزال من خلال أربعة محاور: أولاً، البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قبل الزلزال؛ ثانياً، تقييم آثار الزلزال؛ ثالثاً، طبيعة الاستجابة من قبل المؤسسات والقوى الفاعلة؛ وأخيراً، الخيارات التنموية.

1.

البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية قبل الزلزال

1.1. هامش الهامش قبل النزاع

خضعت البلاد لحكم سياسي استبدادي، عقوداً طويلة، خنق فيها الحياة السياسية، وشوّه وظائف المؤسسات العامة، وغيّب إنفاذ القوانين العامة ومبدأ المساءلة، وتغولت أجهزته الأمنية والعسكرية على جميع فئات الشعب، وجعل الثروة والموارد الوطنية ملكاً خاصاً للسلطة السياسية والاقتصادية المهيمنة. وشهد دور الدولة في التنمية تغيراً جذرياً، إذ كانت السياسات التنموية تركز على (التنمية عند الحد الأدنى)، من حيث الاستثمار في البنية التحتية والتوظيف العام والخدمات العامة ودعم السلع الرئيسية، مع انتشار الفساد وغياب المشاركة وتدهور نوعية الخدمات العامة واحتكار الفرص الاقتصادية. ومنذ ثمانينات القرن الماضي تراجعت الدولة عن تقديم خدمات الحد الأدنى ووصل التراجع إلى ذروته في العقد الأول من الألفية الجديدة، مع التوسع في تبني سياسات نيوليبرالية، ركزت الثروة في أيدي نخبة ضيقة من أصحاب النفوذ، وأدت إلى اختناق سياسي ومستويات غير مسبوقة من اللامساواة والتهميش وهدر الموارد العامة. كما تراجعت قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل في العقد الأول من الألفية، إذ تراجعت معدلات التشغيل والأجور الحقيقية وتردت المشاركة في قوة العمل، مع توسع في العمل غير المنظم، فانعكس هذا كله في زيادة معدلات الفقر.

يمثل التفاوت الجغرافي أحد مظاهر فشل النموذج التنموي، قبل النزاع، إذ عانت مناطق واسعة في سوريا من التهميش المنهجي والفقر وقلة فرص العمل والاستثمار وضعف خدمات التعليم والصحة، وظهر ذلك جلياً في المنطقة الشرقية (الجزيرة) والمنطقة الشمالية (حلب وإدلب، باستثناء مدينة حلب). فقد عانت المنطقة الشرقية من الحرمان والتهميش، في الوقت الذي كانت تنتج فيه معظم النفط والحبوب. كما ظهرت في حلب أبرز مظاهر التفاوت بين المدينة (العاصمة الصناعية)، حيث تتركز الثروة والسلطة، وبين الريف الذي يعاني من الحرمان الشديد.[1]

وفي الإطار نفسه، تشير الأدلة إلى تفاقم مظاهر التهميش في بعض المناطق المتأثرة بالزلزال حتى قبل النزاع، ومن أمثلة ذلك:

زيادة معدلات الفقر: فقد عُدّت معدلات الفقر العام، في ريف إدلب، الأعلى على المستوى الوطني عام 2009، إذ وصلت إلى 41%، في الوقت الذي بلغ فيه وسطي معدل الفقر العام على مستوى سوريا 24%. كذلك عانت مناطق ريف حلب من معدلات فقر مرتفعة في العام 2009، بينما كانت معدلات الفقر في حماة قريبة من الوسطي الوطني. أما في اللاذقية فقد كانت معدلات الفقر العام أقل من الوسطي الوطني بشكل واضح، إذ كانت 16% في العام نفسه. وشهدت كل من حلب وإدلب واللاذقية وحماة تراجعاً في معدلات التشغيل، وتركزت فرص العمل الصناعية في مدينة حلب، في حين شهدت اللاذقية أعلى معدلات تشغيل في القطاع الحكومي.[2]

تدهور التعليم: بلغ معدل الأمية بين الإناث عام 2010 في ريف حلب 46%، وهو ثالث أعلى معدل بعد ريف دير الزور وريف الرقة، وبلغ هذا المعدل في ريف إدلب وريف اللاذقية وريف حماة 26% و24% و23% على التوالي، علماً أن وسطي معدل الأمية بين الإناث في ريف سوريا هو 30%. كما بلغ معدل الأمية بين الذكور 17% في ريف حلب و9% في كل من ريفي إدلب واللاذقية و8% في ريف حماة، بينما المعدل الوطني كان 11%. وللمقارنة، تبلغ معدلات الأمية في دمشق 9% و4% بين الإناث والذكور على التوالي.[3]

(1) المركز السوري لبحوث السياسات. (2013). تقرير الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية (2013).
(2) المركز السوري لبحوث السياسات. (2010). الفقر في سوريا 2009. دراسة غير منشورة بالاستناد إلى مسح دخل ونفقات الأسرة في سوريا لعام 2009.
(3) المكتب المركزي للإحصاء. (2010). مسوح قوة العمل في سوريا 2009 - 2010.

وتظهر هذه المؤشرات مستويات الحرمان (معدلات الأمية المرتفعة جداً) وشدة التفاوت بين الريف والحضر، وبين المحافظات، والأهم بين الذكور والإناث، مما يعكس الاختلال التنموي الكبير، الذي تعاني منه المناطق، التي تضررت بالزلزال. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات التسرب من التعليم الأساسي والثانوي تشير إلى نتائج مقاربة لمعدلات الأمية.

اللامساواة في الحصول على الصحة:
تشير المؤشرات الصحية، مثل معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، إلى معدلات عالية عام 2010 في كل من إدلب وحماة، نحو 27 لكل ألف ولادة حية، و26 في اللاذقية و19 في حلب متضمناً المدينة، مقابل المعدل الوطني البالغ 21 لكل ألف ولادة حية.[1] ويبلغ متوسط عدد السكان للطبيب الواحد 1186 في إدلب و790 في حلب و708 في حماة و563 في اللاذقية، علماً أن الوسطي الوطني يبلغ 661. كما تشير أدلة الصحة العامة والنظام الصحي إلى تهميش للأرياف بوجه عام، وخاصة في حلب وإدلب.[2]

(1) المكتب المركزي للإحصاء. (2009). المسح الصحي الأسري في سوريا 2009.
(2) المكتب المركزي للإحصاء. (2012). المجموعة الإحصائية في سوريا 2011.

1.2 آثار النزاع

1.2.1 تغول الاستبداد السياسي والمؤسسي

مَثّلَ الحراك المجتمعي في عام 2011 انتفاضة في وجه التغول السياسي، الذي أنتج «الاختناق المؤسسي» المتمثل في الفشل الحوكمي وغياب المشاركة، وفي اللامساواة والتهميش. وتبنى النظام السياسي استراتيجية عسكرية أمنية لسحق الحراك باستخدام العنف المسلح والعقوبات الجماعية وتسييس الهويات[1]، مما أدى إلى نشوء حالة غير مسبوقة من الطغيان السياسي والظلم والانتهاكات الفادحة للحقوق والحريات. وكان لتدخل القوى الإقليمية والدولية دوراً مركزياً في عسكرة الحراك وتعميق الشروخ المجتمعية والتبعية للقوى الخارجية.

تُظهر دراسات حالة السكان والمواطنة والعدالة، التي نفذها المركز السوري لبحوث السياسات في سنوات النزاع، تعمق حالة التشظي السياسي، في ظل هيمنة قوى سياسية متصارعة، فرضت نفسها سلطاتِ أمرٍ واقعٍ متمركزة حول القوى العسكرية والأمنية، وخاضعة للقوى الخارجية، الإقليمية والدولية، التي هيمنت على مفاصل صنع القرار السياسي والعسكري، وعلى عمل المؤسسات في جميع مناطق سيطرتها وعلى الرغم من التغيُّر المستمر في الواقع الجيوسياسي في المنطقة في السنوات الاثنتي عشرة الماضية، استمرت وتفاقمت هيمنة الأجهزة العسكرية والأمنية المستندة إلى سياسات الاستبداد وتسييس الهوية.

في ظل هذا الواقع، انعدمت المساحات اللازمة لبناء توافقات اجتماعية وسياسية بين السوريين؛ وتفاقم عدم الاستقرار السياسي داخلياً مع استمرار العنف المؤسساتي من قِبل جميع القوى المسيطرة وغياب السياسات الموجهة لبناء الثقة وكسب الدعم المجتمعي، وغياب القنوات الفعالة للمشاركة والتمثيل السياسي.

ضيّقت قوى الأمر الواقع جميعها الخناق على المساحات المتاحة للتفكير والتعبير والتنظيم في حين أتاحت المجال فقط لقنوات شكلية تسيطر عليها النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية المحابية للسلطات أو للقوى الأجنبية، الأمر الذي ينتج عنه تهميش ممنهج للأغلبية الساحقة من السكان. راكم هذا الواقع حالة عامة من الإحباط وانعدام الجدوى، في حين عزز ظهور علاقات زبائنية تحكمها علاقات القوة.

انعكس التشظي والطغيان السياسي على دور المؤسسات العامة؛ فأصبحت أداة للعقوبات الجماعية والنهب وفرض الهيمنة على حساب المواطنين، وتدهورت الموارد البشرية والمادية، وتغوّلَ الفساد والمحسوبيات أكثر مما كان عليه قبل الحراك، وانتشر التمييز الممنهج القائم، في كثير من الحالات، على الانتماءات السياسية والأيديولوجية، والقومية والطائفية، والانقسامات الاقتصادية والاجتماعية مع منح امتيازات للمقربين من السلطات. وغاب المشروع الديمقراطي والتنموي عن أدبيات وممارسات القوى المسيطرة، وقامت بتشكيل أخطر موروثات النزاع المتمثلة في أنظمة سياسية تحتكر السلطة بالقوة والعنف والدعم الخارجي وترسّخ استباحة المقومات البشرية والاجتماعية، والثقافية والمادية وهدرها.

تخضع المناطق التي تأثرت بالزلزال لعدة قوى سياسية محلية ودولية، إذ تخضع مدن حلب وحماة واللاذقية لسيطرة الحكومة السورية، التي تستند إلى الدعم الروسي والإيراني المباشر، مع نفوذ كبير للأجهزة الأمنية وهياكل حزب البعث على المؤسسات العامة. وتخضع مناطق ريف حلب لسيطرة ضعيفة من قبل الحكومة المؤقتة،

(1) المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). تسييس الهويات في سوريا.

التي تستند سلطتها إلى التبعية لتركيا، وتهيمن فصائل الجيش الوطني على مفاصل القرار الفعلي فيها، وتعتمد في تمويلها على التمويل التركي والأنشطة المرتبطة باقتصاديات الحرب وايرادات المعابر. وتقوم المجالس المحلية بدور رئيسي في تقديم الخدمات العامة، بالاعتماد على المساعدات الإنسانية والتمويل التركي. وتخضع المؤسسات في مناطق حكومة الإنقاذ لقوات هيئة تحرير الشام، التي تتبنى سياسات هوياتية إقصائية. وكما في باقي مناطق السيطرة، تفتقر المؤسسات إلى الشفافية والنزاهة، وتفتقر الموارد البشرية إلى الكفاءة والمؤهلات، ويُمارس الفساد والمحسوبية بصورة منهجية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى التمييز وتقديم الامتيازات إلى الشخصيات المرتبطة بهيئة تحرير الشام في المجالات العسكرية والاقتصادية والمجتمعية.

تنتشر في جميع المناطق السورية منظمات مجتمع مدني وتنظيمات اجتماعية تختلف درجة مأسستها وحجومها والأطر القانونية التي تعمل بموجبها، وتعنى غالباً بالجوانب الإغاثية والخدمية في مناطق عملها. وفي بعض الأحيان بالجوانب الحقوقية والتنموية. تقوم بعض هذه التنظيمات على أساس الروابط التقليدية مثل، القبلية، أو الدينية، أو المناطقية، أو الروابط المدنية.

تعمل التنظيمات غالباً في مساحة مدنية محدودة جداً، تُقيدها قوى الأمر الواقع، من خلال سياسات تعسفية وإجراءات بيروقراطية، ورقابة أمنية مشددة، بما يتماشى مع الأجندات السياسية لهذه القوى. وتعاني هذه التنظيمات من شح كبير في الموارد، ما يجعل الكثير منها تتأثر بأجندات مموليها، كما تفتقر إلى هياكل الحوكمة وآليات الرصد ومدونات قواعد السلوك، وتعاني من عدم اتساق في تقديم الخدمات وعدم انتظام توريدها، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة.

1.2.2 مستويات جديدة من الانهيار الاقتصادي

استمرت القوى المسيطرة بترسيخ مقومات اقتصاديات النزاع، في السنوات الأخيرة، على الرغم من تراجع العمليات العسكرية المباشرة، من خلال تشويه المؤسسات العامة، وتحويل الموارد البشرية والمادية لمصلحة نخب النزاع. وتَبَلْوَرَ ذلك في غياب سلطة القانون، واستحواذ القوى العسكرية والأمنية على الجزء الأكبر من الموارد، وانتهاج سياسات التدمير والنهب والاستيلاء، أو الاستحواذ على الفرص، وتوسع الأنشطة الاقتصادية غير الشرعية، واستغلال المساعدات الإنسانية. تأتي هذه السياسات المتمركزة على النزاع في ظل اقتصاد يعاني من التدمير الممنهج للمقومات المادية والموارد الطبيعية في سنوات الحرب، وقد ترافق مع خسائر غير مسبوقة في رأس المال البشري بسبب القتل والتعذيب والتهجير والحصار والاستغلال والتمييز والعمل في ظروف تشغيل غير إنسانية. لقد سعت قوى النزاع إلى جعل الاقتصاد أداةً لإخضاع المجتمع واستدامة النزاع. وأسهم تشويه النظام الاقتصادي في نقل أعباء الحرب إلى المواطنين وصغار المستثمرين، وتقديم الفرص المتاحة لنخبة النزاع والقوى الأجنبية المهيمنة، مما رسخ فقدان الثقة بين المجتمع والمؤسسات العامة.[1]

تتركز مقومات اقتصاديات النزاع، في المناطق الأكثر تأثراً بالزلزال؛ إذ تعرضت حلب وإدلب وريف حماة إلى دمار ممنهج في خلال العمليات العسكرية، إضافة إلى الحصار والتهجير، في ظل تشظي سياسي وغياب الاستقرار الأمني، ولم تُبذل جهود تذكر في السنوات الأخيرة لاستعادة الحياة الاقتصادية الصحية، بل استمر نهج الاستغلال المرافق لذلك، مع الاعتماد على المساعدات لتلبية الاحتياجات الطارئة.

نجم عن هذه السياسات تدهور الحالة الاقتصادية، إذ يشير «الدليل الاقتصادي»[2]، الصادر عن المركز السوري لبحوث السياسات، إلى تعميق حدة التدهور على مستوى سوريا، في السنوات الثلاث الأخيرة، فقد تراجع الدليل من 0.28 في عام 2020 إلى 0.24 في عام 2021، ووصل إلى 0.21 في عام 2022، وقد كان أداء جميع المحافظات سيئاً، فبلغ الدليل الاقتصادي 0.21 في ريف حلب، و0.23 في مدينة حلب، و0.25 في حماة، و0.24 في اللاذقية، و 0.19 في إدلب نهاية عام 2022 (الشكل1).

ويظهر ذلك في استمرار انكماش الاقتصاد بحوالي 20% و1% في عامي 2021 و2022 على التوالي. ولم يقتصر الانكماش على القطاع الزراعي الذي تأثر بموجة الجفاف، بل شمل الصناعات التحويلية والاستخراجية والطاقة والتجارة والنقل والخدمات الحكومية والبناء والتشييد. كما يعاني الاقتصاد من اختناق حاد في حوامل الطاقة ومصادر التمويل والطلب المحلي في ظل بيئة استثمارية متمركزة على اقتصاديات النزاع. إضافة إلى ذلك، أصبح الاقتصاد معتمداً، إلى حد كبير، على المساعدات الخارجية، التي بلغت حوالى 30% من الناتج المحلي الإجمالي، كما وصل العجز التجاري إلى حوالى 70% من الناتج في عام 2022، في ظل الاعتماد المستمر على المستوردات، التي بلغت حوالى 6 أضعاف الصادرات. أما عجز الموازنة العامة للدولة فقد وصل إلى 50% من الناتج، وتركز الإنفاق العام على القطاع العسكري والأمني والأجور ودعم حوامل الطاقة، مع اضمحلال الاستثمار العام. وراكمت هذه العجوز تبعية الاقتصاد للقوى الخارجية فتجاوزت المديونية 250% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022.[3]

(1) المركز السوري لبحوث السياسات. (2020). العدالة لتجاوز النزاع في سوريا.

(2) الدليل الاقتصادي ECI: هو دليل مركب يأخذ قيمة ما بين 0 و 1، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية: مؤشر النشاط الاقتصادي، ومؤشر البنية التحتية، ومؤشر الظروف المعيشية. وتعتبر 0 الأسوأ و 1 الأفضل وفق هذا المقياس.

(3) حسابات المركز السوري لبحوث السياسات.

الشكل (1): الدليل الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (2020-2022)

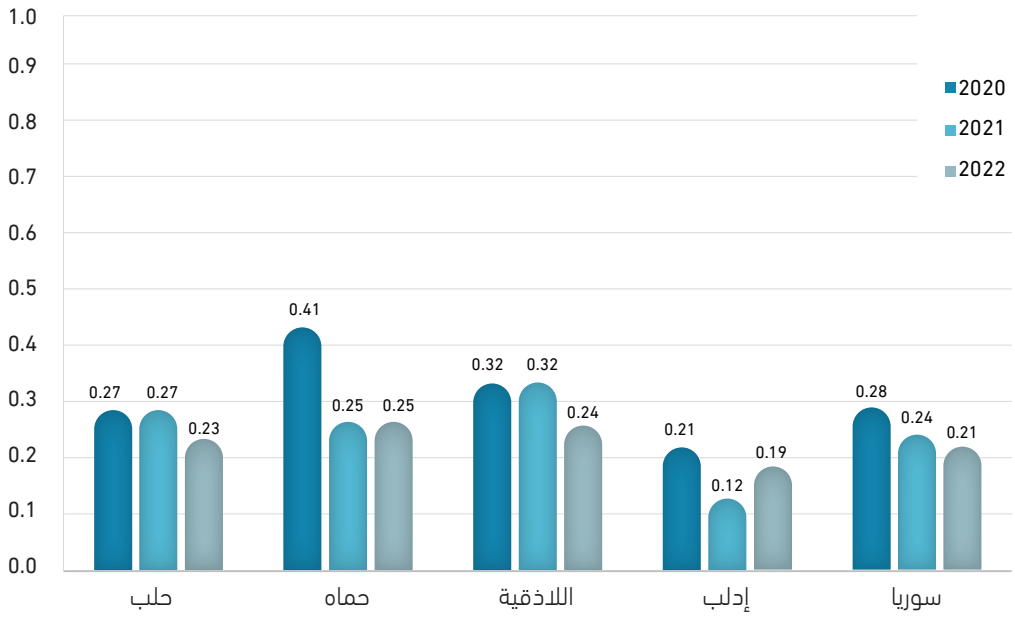

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات (2022). التقييم التنموي على المستوى المحلي في سوريا- المسوحات الاقتصادية والاجتماعية الدورية خلال الأعوام 2020 و 2021 و 2022.

انعكس التدهور الاقتصادي في استمرار معدلات البطالة الهائلة، التي ارتفعت في السنتين الأخيرتين إلى 43%، مما شل قدرة الأفراد على المشاركة في النشاط الاقتصادي. ترافق ذلك مع فقدان الكثيرين لفرص التعليم والتدريب والتأهيل، مما أثر سلباً في رأس المال البشري كماً ونوعاً. ودفع التوسع في الأنشطة العسكرية والأمنية إلى استقطاب شرائح كبيرة، خاصة من الشباب، للانخراط في النزاع بصورة مباشرة. يضاف إلى ذلك الاتجاه إلى العمل في الأنشطة غير المشروعة، مثل التهريب وتجارة المخدرات. وغابت ظروف العمل اللائق في خلال النزاع خصوصاً مع ندرة الفرص، والحاجة الماسة إلى العمل، والسياسات الممنهجة لاستغلال الأفراد والموارد، حيث سادت المحسوبيات والتضييق الأمني على الراغبين في العمل، وانتشر التمييز بين الأفراد على أسس سياسية وجندرية واجتماعية؛ في الوقت الذي تدهورت فيه الأجور الحقيقية، وغابت الحماية الاجتماعية، وانتشرت عمالة الأطفال في ظل بيئة غير مستقرة وغير آمنة.[1]

كما شهد الاقتصاد حالة من التضخم الجامح، قبل الزلزال؛ إذ تشير مسوحات المركز السوري لبحوث السياسات الشهرية للأسعار إلى ارتفاع الرقم القياسي العام للأسعار بأكثر من ثمانية أضعاف في عام 2022 مقارنة بعام 2019، وقد سجل الرقم القياسي للأسعار تضخماً سنوياً (Y-o-Y) بنسبة 113% في عام 2020، و 110% في عام 2021 و 85% في عام 2022. وتختلف الأسعار ومستويات التضخم بين المحافظات، التي تعرضت للزلزال، ففي عام 2022 بلغ معدل التضخم السنوي في محافظة حماة 89.5%، و 80.7% في محافظة اللاذقية، و91.7% في محافظة إدلب، و88.7% في محافظة حلب.[2]

(1) المركز السوري لبحوث السياسات. (2020). اقتصاديات النزاع في سوريا: الجذور والديناميات ومسارات التغيير.
(2) المركز السوري لبحوث السياسات، (2023). النشرة السنوية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا لعام 2022 – العدد 1.

1.2.3 ظروف المعيشة غير الإنسانية

أظهرت المؤشرات الرئيسة لمسوحات الحالة الاقتصادية والاجتماعية، التي أجريت في الفترة (2020-2022) تدهوراً متجدداً في الظروف الاقتصادية والمعيشية للسوريين. فقد تدهور «دليل الظروف المعيشية»[1] الصادر عن المركز السوري لبحوث السياسات تدهوراً كبيراً، على مستوى سوريا، وبلغت قيمة المؤشر 0.34 في عام 2022 بعد أن كان بحدود 0.42 في عام 2021 و0.48 في عام 2020. وكان التدهور واضحاً في جميع المحافظات، إذ بلغ دليل الظروف المعيشية 0.4 في محافظتي حلب وحماة و0.33 في اللاذقية و 0.35 في إدلب نهاية عام 2022 (الشكل 2).

الشكل (2): دليل الظروف المعيشية في سوريا خلال الفترة (2020-2022)

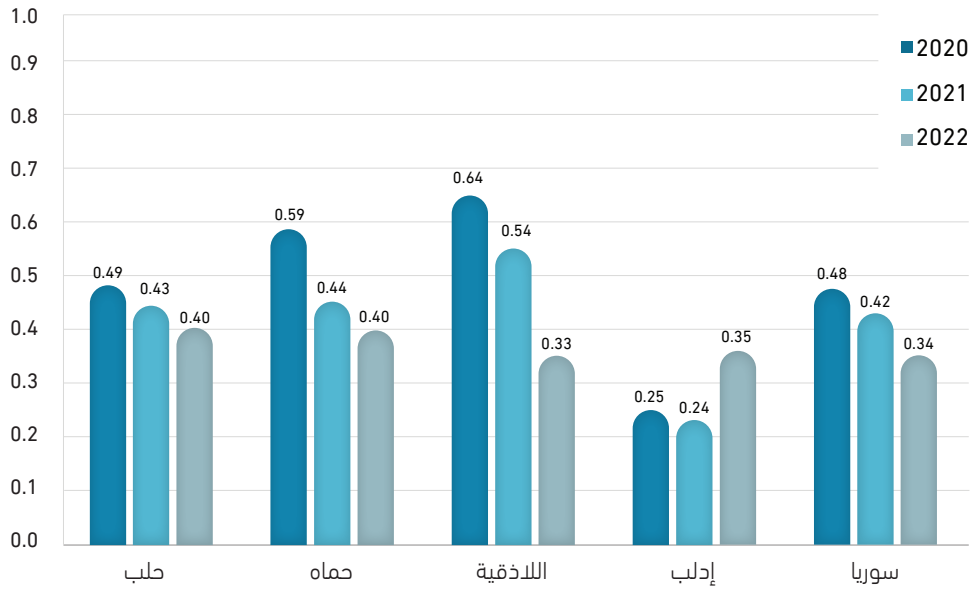

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات (2022). التقييم التنموي على المستوى المحلي في سوريا- المسوحات الاقتصادية والاجتماعية الدورية خلال الأعوام 2020 و2021 و2022.

حالة المساكن المتردية: انعكست العمليات العسكرية واستهداف المناطق المدنية والمنشآت، بما فيها الصحية والتعليمية، وعمليات النهب والحصار والتهجير القسري، بصورة مباشرة على جودة المساكن وسلامتها، في كثير من المناطق السورية. ونجم عن هذا تباين واسع في حالة المساكن بين مختلف المحافظات السورية. فالمناطق، الأشد تضرراً نتيجة الزلزال، لا سيما في محافظتي إدلب (مثل مناطق حارم والدانا ومعرتمصرين وأريحا)، وحلب (مثل أغلب الأحياء الشرقية من حلب، وعفرين)، احتلت مراتب متدنية من حيث حالة المسكن وجودة مواد البناء المستخدمة. وعلاوة على الأحياء المتضررة، بسبب القصف الشديد، انتشرت في هذه المناطق تجمعات إيواء عشوائية بنيت من الخفان وألواح التوتياء إلى جانب الأبنية غير

(1)دليل الظروف المعيشية LCI: هو دليل مركب يأخذ قيمة ما بين 0 و 1، ويتكون من 7 مؤشرات فرعية: مؤشر جودة المسكن، مؤشر الأجهزة المنزلية، مؤشر الوقود، مؤشر الكهرباء، مؤشر الصرف الصحي، مؤشر الاتصالات، مؤشر النقل. وتعتبر 0 الأسوأ و 1 الأفضل وفق هذا المقياس.

المكتملة، غطيت أبوابها ونوافذها بالبطانيات والنايلون. وإلى ذلك، أسهم التشوه المؤسساتي وغياب التنسيق الإغاثي- التنموي في إنشاء وحدات سكنية تفتقر لشروط المساكن الآمنة، وفي ترميم غير كاف للمنازل المتضررة. بالمقابل، كانت جودة المساكن في مناطق حماه واللاذقية أفضل من حيث انخفاض نسبة المنازل المتضررة من العمليات العسكرية. من جهة أخرى، عانت المدن الرئيسة في المحافظتين من انتشار مناطق السكن العشوائي والأبنية والطوابق المخالفة للشروط التنظيمية، والتي توسعت كثيراً في سنوات الحرب.

الحرمان من الطاقة والمياه: يُعدُّ الحصول على وقود التدفئة من أصعب التحديات، التي تواجه النازحين والمقيمين في المناطق الشمالية الغربية. لذا اعتمد غالبية القاطنين في حلب وإدلب على المازوت ذو النوعية الرديئة، والحطب - عند توفراه - وسيلة للتدفئة، أو على حرق مخلفات معاصر الزيتون والألبسة البالية والكرتون والبلاستيك، رغم ما يسببه من مشكلات صحية خطيرة. أما محافظتا اللاذقية وحماه، فقد عمدت الحكومة السورية إلى تخفيض كمية الوقود المخصصة للأسر ورفع أسعارها عدة مرات في السنتين الماضيتين. وإذ لا تحصل الأسر على كامل مخصصاتها في كثير من المناطق، تضطر إلى شراء الوقود من السوق غير الرسمية بأسعار تزيد بعشرات أضعاف المرات على السعر الرسمي. وقد عمدت كثير من الأسر في المناطق الأشد فقراً إلى بيع مخصصاتها من وقود التدفئة بغية الحصول على غذاء كافٍ. وعلى نحو مماثل، عانت مختلف المناطق السورية من نقص حاد في الطاقة الكهربائية، نجم عنه فترات انقطاع طويلة امتدت عدة أيام في بعض المناطق، مما انعكس سلباً على معظم ظروف الحياة الاقتصادية والمعيشية للسوريين. وازداد في حلب الاعتماد على شراء الأمبيرات من المولدات الخاصة بأسعار مرتفعة. أما في إدلب وريف حلب، وعلى الرغم من توسع شبكة الكهرباء التركية إلى معظم هذه المناطق في العامين الماضيين، بقي استهلاك الأسر من الكهرباء في حدوده الدنيا، نتيجة رفع الأسعار بصورة مستمرة، بما يفوق القدرة المادية لغالبية الأسر. كذلك، بقي الاعتماد على الطاقات المتجددة في معظم مناطق البلاد - خاصة الطاقة الشمسية - محدوداً نتيجة الكلفة المرتفعة للتركيب والصيانة، إضافة إلى صعوبة ضمان الجودة. وقد كانت الأسر، في كثير من المناطق المتضررة من الزلزال تعاني من شح المياه، وتردي خدمات الصرف الصحي نتيجة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في أثناء النزاع، ومن تراجع قدرات تقديم الخدمات العامة، ونقص الطاقة. وعلى الرغم من إصلاح الأضرار في بعض هذه المناطق، بقي السكان في كثير من المناطق، وخاصة في مخيمات النازحين وفي محافظة إدلب، يعانون من انقطاعات متواترة في المياه أو من انخفاض في جودتها، مما اضطرهم للجوء إلى الصهاريج. وأدى الضرر الذي لحق بشبكات الصرف الصحي ونقص عمليات الصيانة إلى آثار خطيرة نتيجة تسرب المياه الآسنة إلى المياه الجوفية وشبكات المياه.

1.2.4 تلاشي مقومات التنمية

يُظهر «دليل التنمية البشرية»[1] الصادر عن المركز السوري لبحوث السياسات التدهورَ الكبير في مؤشرات الصحة والتعليم والأمن الغذائي على مستوى سوريا، قبل الزلزال، فقد انخفض دليل التنمية البشرية من 0.57 في عام 2021 إلى 0.36 في عام 2022 وقد كان أداء جميع المحافظات سيئاً على صعيد التنمية البشرية،فبلغ الدليل 0.37 في محافظة حلب و0.4 في حماة و0.38 في اللاذقية و0.33 في إدلب خلال عام 2022 (الشكل 3).

الشكل (3): دليل التنمية البشرية في سوريا خلال الفترة (2020-2022)

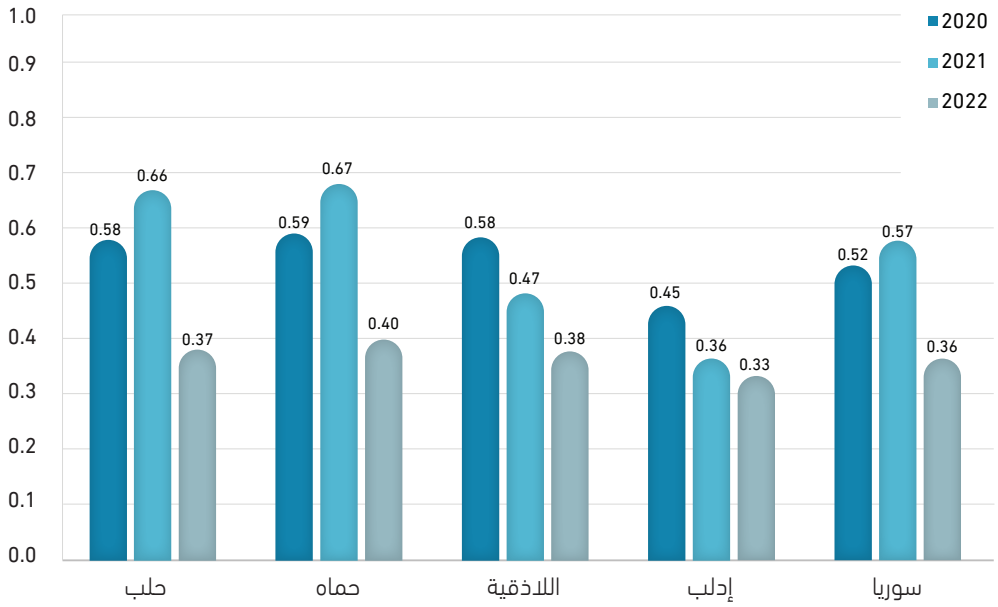

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات (2022). التقييم التنموي على المستوى المحلي في سوريا- المسوحات الاقتصادية والاجتماعية الدورية خلال الأعوام 2020 و 2021 و 2022.

(1) دليل التنمية البشرية HDI: هو دليل مركب يأخذ قيمة ما بين 0 و 1، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية: مؤشر التعليم، ومؤشر الصحة، ومؤشر الأمن الغذائي. وتعتبر 0 الأسوأ و1 الأفضل وفق هذا المقياس.

النزوح القسري: يقدر عدد السكان في المحافظات الأربعة المتضررة بالزلزال (اللاذقية، حماة، إدلب، وحلب)، بحوالى 9.18 مليون شخص، 43% منهم في محافظة حلب (1.72 مليون في المدينة و2.19 مليون في الريف)، 29% في محافظة إدلب (2.63 مليون شخص)، 16% في محافظة حماة (1.45 مليون شخص)، و13% في محافظة اللاذقية (1.19 مليون شخص).[1] وتعرضت محافظات إدلب وحلب إلى موجات نزوح قسري كبيرة من المحافظة وإليها. وتقدر نسبة النازحين إلى السكان على المستوى الوطني في عام 2022 بحوالى 30%، ويتركز 26% من النازحين في إدلب (خاصة في حارم ومركز المدينة)، و18% في حلب (خاصة في إعزاز وعفرين والمدينة)، و5 % في اللاذقية و3% في حماة. يقطن معظمهم في بيوت مستأجرة بالدرجة الأولى أو لدى الأقارب وفي المخيمات ومراكز الإيواء.[2]

تفاقم شدة الفقر: تدل المؤشرات على انتشار الفقر المدقع والشديد في عموم سوريا قبل حدوث الزلزال، وعدم قدرة معظم العائلات على توفير المواد الأساسية بالشكل اللائق. فقد بلغ خط الفقر الأعلى للأسرة 1.6 مليون ليرة سورية حسب تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات، وبلغ خط الفقر الأدنى (كمؤشر على إمكانية تلبية الأسرة للاحتياجات الأساسية) حوالي 1.16 مليون ليرة سورية شهرياً في عام 2022، فيما بلغ خط الفقر المدقع (كمؤشر على الحرمان من الغذاء) حوالي 736 ألف ليرة سورية[3] وتضاعفت الفجوة بين الدخول وخطوط الفقر عام 2022، وتعمقت حدة التفاوت بين المحافظات ومناطق السيطرة. ووصل معدل الفقر العام والشديد والمدقع إلى 91% و80% و52% على التوالي في عام 2022، مع اتساع فجوة الفقر لتقارب 50% من خط الفقر الأعلى. كما أدى النزاع إلى حدوث تغيير كبير في هيكلية مصادر دخل الأسرة، مع الاعتماد المتزايد على المساعدات، إضافة إلى التحويلات المالية من الأقارب والأصدقاء في الخارج، وبيع الممتلكات بعد استنزاف المدخرات وخسارة مصادر الدخل.

تدهور الصحة العامة: استمرت معاناة السكان من تداعيات النزاع وأثره الكارثي على الصحة العامة، إذ قُتل مئات الآلاف وجُرح الملايين، عسكريين ومدنيين، رجالاً ونساءً، وترافق هذا مع هدرٍ سافرٍ للحق في الحياة والحق في الصحة. وتمثل بارتفاع معدلات الوفيات وتراجع توقع الحياة عند الولادة، كما تضاعفت معدلات المراضة، بما في ذلك الأمراض المعدية، مثل الكوليرا والحصبة والليشمانيا وكورونا، والأمراض غير المعدية، مثل أمراض الضغط والقلب والسرطان والإعاقة وسوء التغذية.

لقد أدى النزاع إلى تدمير ممنهج للمحددات الاجتماعية للصحة العامة وتشظي وتقهقر في النظام الصحي، من أمثلة ذلك الاستهداف العسكري المباشر للسكان وللمؤسسات والكوادر الطبية، وتشويه حوكمة القطاع الصحي. وتعد محافظتا حلب وإدلب من أكثر المحافظات تضرراً على المستوى الصحي نتيجة للنزاع. ويواجه الأفراد العديد من المعوقات للحصول على الخدمات الصحية في مناطق شمالي غربي سوريا نتيجة نقص الخدمات المتخصصة ونقص في التخصصات والأدوية، إضافة إلى الدمار الواسع في البنية التحتية والتجهيزات بسبب الأعمال العسكرية. ويعد الدور الريادي الذي لعبته منظمات المجتمع المدني جوهرياً في تطوير حوكمة القطاع الصحي في ريف حلب وإدلب وتوسيع قدرة الأفراد في الحصول على الخدمة الصحية، لكن التحدي الدائم أن هذا الدور يستند إلى دعم من الجهات المانحة. كما تدخلت الحكومة التركية في المجال الصحي في بعض المناطق، مثل إعزاز والباب وجرابلس، عن طريق

(1) تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات.

(2) المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). التقييم التنموي على المستوى المحلي في سوريا – المسوحات الاقتصادية والاجتماعية الدورية خلال الأعوام 2020 و2021 و2022. بالاستناد إلى: المركز السوري لبحوث السياسات. (2021). محددات النزوح القسري في ظل الحرب السورية: دراسة قياسية.

(3)المركز السوري لبحوث السياسات، (2023). النشرة السنوية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا لعام 2022 – العدد 1

دعم بعض المستوصفات والمستشفيات وتقديم الرعاية الصحية. أما في مناطق الحكومة السورية فهناك اعتماد كبير على المشافي العامة والمراكز الصحية الحكومية، التي تقدم خدماتها برسوم رمزية، إلا أنها تعاني من انخفاض جودة الخدمة الطبية وقلة في الأجهزة الطبية والكادر الطبي المتخصص، إضافة إلى انتشار الفساد وسوء الإدارة في المنظومة الصحية الحكومية، وتشتد المعاناة أكثر في المناطق الريفية التي تعاني من نقص في الكوادر والتجهيزات الطبية.[1]

تغول الجهل: أظهر بحث اليافعين واليافعات الصادر عن المركز السوري لبحوث السياسات في عام 2022 إلى تكبّد خسائر تعليمية فادحة نتيجة النزاع. فقد تشظى النظام التعليمي إلى عدة أنظمة اتسمت بالتشوه والحوكمة المسيّسة، والنقص في المعلمين المؤهلين، واختلاف المناهج الدراسية، وتدني جودة التعليم. كما تعرضت البنية التحتية والمباني والتجهيزات إلى تدميرٍ شديدٍ أو استُعمِل الكثير منها لأغراض أخرى مثل إيواء النازحين. وحدّت سياسات الحصار والتمييز أيضاً من قدرة الأطفال على الالتحاق بالمدارس. وزادت جائحة كوفيد – 19 من تحدّيات توفير التعليم نتيجة لإغلاق المدارس وعدم توفر بدائل لها، إضافة إلى المخاوف الصحية، وغياب التدابير الاحترازية. كما أسهم كل من انعدام الأمن وتزايد فقر الأسر في تزايد معدلات التسرب من المدارس. من جهة أخرى، قاد التدهور في الخدمات التعليمية العامة إلى توسّع في دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال التعليم، وإن كان إسهامهما هذا متواضعاً مقارنة بالفاقد التعليمي الهائل. وتظهر معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي حرمان ملايين الأطفال من الفرص التعليمية، فقد وصلت نسبة غير الملتحقين بالتعليم الأساسي حوالى 45% للفترة (2014-2017) وتراجعت النسبة إلى حوالى 34% خلال الفترة (2018-2022). وفي المناطق التي تضررت بالزلزال كانت معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي في عام 2022 حوالي 65% في إدلب و62% في حلب و79% في اللاذقية و90% في حماة.[2]

(1) Syrian Center for Policy Research. (2022). The devastating of Right to Health during Syrian Conflict.

(2)المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). الأمل المحاصر: أصوات اليافعين واليافعات وآراؤهم بالتعليم وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أثناء النزاع السوري.

1.2.5 فقدان الثقة المجتمعية

انخفضت الثقة الاجتماعية على عدة مستويات، في جميع أنحاء سوريا. فقد تأثرت الثقة بين الأفراد بالممارسات الاستبدادية المختلفة، كالقتل والاختفاء القسري والتعذيب والحصار، وترافق ذلك مع فقدان الشعور العام بالأمان، بسبب حوادث الاختطاف والاعتقال التعسفي، وتصاعد الجرائم، بما في ذلك السرقة والنهب، والاستغلال، والعنف المجتمعي والأسري. وفاقم النزاع اختلاف الأفراد والجماعات في الأفكار والتصورات والقيم، جراء تشظي الحقل الثقافي والأخلاقي وسياسات الهوية، وقد استثمرت قوى الأمر الواقع في هذه الاختلافات، لتعزيز سلطتها، وتسعير النزاع. لقد أسهم انتهاك حقوق السوريين دون مساءلة واستمرار نخبة النزاع في الهيمنة على السلطة في فقدان العديد من الشرائح الاجتماعية الأمل في التغيير، بمن في ذلك الأطفال واليافعون. وتوسع لجوء الأفراد إلى العلاقات التقليدية في خلال النزاع، مثل علاقات القرابة والدين والمذهب. وتعرضت النساء بوجه خاص لمستويات غير مسبوقة من الاضطهاد، فعلى الرغم من توسع دورهن الاقتصادي والاجتماعي في أثناء النزاع إلا أن تغول قوى الاستبداد أدى إلى تقييد مشاركة النساء، وفرض قيود تمييزية ضدهن. ويدل «دليل رأس المال الاجتماعي»[1] الصادر عن المركز السوري لبحوث السياسات على هذا التدهور، فقد انخفضت قيمة الدليل من 0.47 في عامي 2020 و2021 إلى 0.43 في عام 2022، وكان التدهور النسبي في هذا الدليل متماثلاً في المحافظات المدروسة، وبلغت قيمته 0.38 في محافظة حلب و0.39 في محافظة اللاذقية و0.49 في محافظة حماة و0.53 في محافظة إدلب في عام 2022 (الشكل 4).

الشكل (4): دليل رأس المال الاجتماعي في سوريا خلال الفترة (2020-2022)

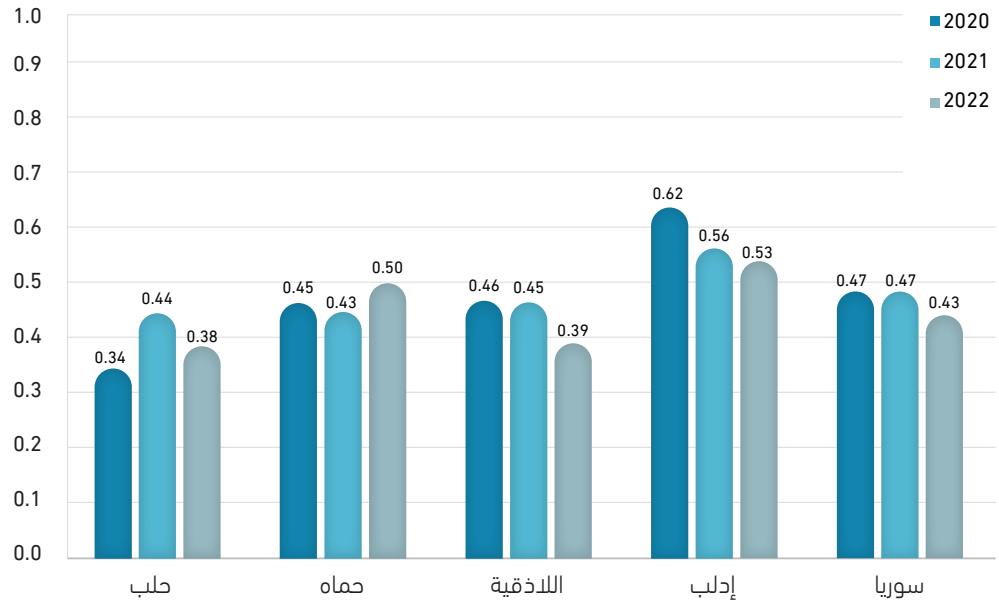

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات (2022). التقييم التنموي على المستوى المحلي في سوريا- المسوحات الاقتصادية والاجتماعية الدورية خلال الأعوام 2020 و2021 و2022.

(1)دليل رأس المال الاجتماعي SCI: هو دليل مركب يأخذ قيمة ما بين 0 و1، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية: مؤشر الشبكات الاجتماعية والمشاركة ومؤشر الثقة ومؤشر القيم المشتركة. وتعتبر 0 الأسوأ و1 الأفضل وفق هذا المقياس.

يظهر التحليل المختصر أعلاه الاختلالات التنموية التي تعاني منها المناطق التي تأثرت بالزلزال، وخطورة استمرار مقومات النزاع، المتمثلة بتغول السلطات السياسية القائمة على الاستبداد والعنف والتبعية للخارج، والاستثمار في التشظي الاجتماعي وتسييس الهويات، وهيمنة اقتصاديات النزاع، والاستباحة الخارجية للفضاءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأنه من غير المجدي تركيز التدخلات والمساعدات على التخفيف من مظاهر النزاع، دون تغيير الأنظمة التي تخدم استمراره. ويجدر بالذكر أن معاناة إدلب وحلب تتجاوز بقية المناطق بمراحل، على الرغم من الأداء التنموي المتردي في المناطق كافة.

2.

آثـار الزلـــزال المباشـــرة وغيـر المباشـــرة

يعتمد تحليل آثار الزلزال على تقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة للزلزال، في السياق السوري. وهذا مما يتطلب فهم طبيعة القوى (المحلية والخارجية) النافذة وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والعلاقات الاجتماعية والممارسات الثقافية. وتتوقف الآثار النهائية للزلزال إلى حد بعيد على مقومات التنمية وطبيعة نظام الحوكمة.

2.1 الآثار التنموية والاجتماعية

أدى الزلزال إلى آلاف الضحايا بين السوريين، في المناطق السورية المتضررة وفي تركيا، حيث وصل عددهم إلى 10659 شخصاً (4267 منهم خارج سوريا)[1]، فيما بلغ عدد ضحايا الزلزال داخل سوريا 6392 ضحية و11829 إصابة. توزعت إلى 1877 ضحية 3418 إصابة في مناطق الحكومة السورية، و1295 ضحية و1499 إصابة في مناطق سيطرة الحكومة المؤقتة، 3220 ضحية 6912 إصابة في مناطق سيطرة حكومة الإنقاذ (الجدول 1). ويترتب على هذه الخسائر في الأرواح ارتفاع معدلات الوفيات وتراجع توقع الحياة تراجعاً حاداً في المجتمعات المتضررة[2]

الجدول (1): أعداد ضحايا وجرحى الزلزال بحسب المحافظات ومناطق السيطرة في سوريا

	الضحايا	الإصابات
الحكومة السورية	**1,877**	**3,418**
جبل سمعان والسفيرة بحلب	**991**	**1,802**
حماة	**51**	**260**
اللاذقية	**835**	**1,356**
الحكومة المؤقتة	**1,295**	**1,499**
ريف حلب*	**1,295**	**1,499**
حكومة الإنقاذ	**3,220**	**6,912**
إدلب**	**2,985**	**6,542**
الأتارب بحلب	**235**	**370**
سوريا	**6,392**	**11,829**

* وتشمل النواحي التالية: الباب وعفرين وإعزاز وجرابلس.
** تشمل النواحي التالية: مركز إدلب وحارم وجسر الشغور وأريحا.

المصدر: المسح الميداني للمركز السوري لبحوث السياسات لتعقب آثار الزلزال 2023، بيانات وزارة الصحة في مناطق الحكومة السورية، بيانات وحدة تنسيق الدعم في مناطق المؤقتة والإنقاذ، تقديرات المركز بناء على بيانات متقاطعة. (الملحق 2)

(1) تصريح وزير الداخلية التركي في 4 آذار 2013 ببلوغ عدد الضحايا السوريين في تركيا 4267 من مجموع رقم الضحايا البالغ 45 ألف ضحية.

(2) المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). المسح الميداني للمركز السوري لبحوث السياسات لتعقب آثار الزلزال. جدير بالذكر أن عدد الضحايا على مستوى سوريا بحسب الإحصاءات الرسمية للحكومة السورية ووحدة تنسيق الدعم حوالي 5845 ضحية و 10849 إصابة. وهو أقل من أرقام المركز لارتفاع عدد الوفيات في منطقة جبل سمعان البالغ 991 بحسب المسح الميداني للمركز مقارنة بـ 444 وفق بيانات وزارة الصحة السورية.

وقد تركز الأثر الأكبر للزلزال، على مستوى مناطق السيطرة، في مناطق شمالي غربي سوريا، خاصة في محافظة إدلب. فبلغ عدد الوفيات 2985 ضحية، وتعرضت منطقة حارم للضرر الأكبر في محافظة إدلب. أما على مستوى المدن، عانت مدينة جنديرس في ريف حلب من الضرر العنيف للزلزال ما يفوق جميع المدن السورية، إذ تكبدت وحدها 1100 ضحية. ويتبين من تحليل الأثر الجغرافي للزلزال على كامل الجغرافيا السورية (مستوى المناطق الإدارية) أن شدة أضرار الزلزال تركزت في منطقة حارم، وهي الأكثر تضرراً، تليها منطقتا عفرين (مدينتا جنديرس وصوران) وجبل سمعان (مدينتا حلب والأتارب) بالدرجة نفسها تقريباً، وتأتي في المرتبة الثالثة منطقتا جبلة ومدينة اللاذقية، وفي المرتبة الرابعة منطقة الغاب في شمالي محافظة حماة.

كما بلغ عدد **النازحين بفعل الزلزال**، حتى الأسبوع الأول من شهر آذار 170810 أشخاص على الأقل، حسب تقديرات المركز، توزعوا بين 155174 نازحاً في شمالي غربي سوريا و15637 نازحاً في مناطق سيطرة الحكومة السورية. وقد انضم جزء كبير من نازحي الزلزال إلى مخيمات الإيواء التي كانت قائمة أصلاً، وأنشئت مخيمات جديدة (خاصة في عفرين وحارم) لاستيعاب الأعداد الكبيرة من النازحين الجدد، وعانى النازحون من نقص الخيام والغذاء والتدفئة في الأيام الأولى بعد الزلزال. [1]

إضافة إلى التباين بين المناطق، تباينت آثار الزلزال على مستوى النوع الاجتماعي. فقد ضاعف الزلزال معاناة النساء؛ وتمثل ذلك ببقائهن في العراء مع أسرهن عدة أيام في ظروف قاسية من الطقس البارد جداً، وعدم حصولهن على المستلزمات الطارئة وعلى بعض المستلزمات الخاصة بهن، فضلاً عن عدم القدرة على الوصول إلى المرافق ودورات المياه المناسبة. كما عانين من قلة الخيم أو غلاء أسعارها، مما اضطر الكثيرات منهن إلى العودة إلى مساكن غير آمنة أو مهددة جزئياً بالانهيار. كما عانت النساء من ضعف تلبية الاحتياجات التي تخص الحوامل والمرضعات والمسنات وذوات الاحتياجات الخاصة، ونجم عن ذلك، ارتفاع في نسبة تعرض النساء الحوامل والمصابات بأمراض مزمنة لمضاعفات صحية عرضت حياة الكثيرات للخطر.[2]

أدى الزلزال إلى **تأثر القطاع الصحي** المتهالك أصلاً نتيجة النزاع، إذ تضرر 55 مرفقاً صحياً في مناطق الشمال والشمال الغربي من سوريا.[3] وعجز النظام الصحي بعد الزلزال عن تلبية الاحتياجات المتزايدة لإنقاذ المصابين والمتضررين، في العديد من المناطق، مثل منطقتي بدامو وحارم[4] وفي مراكز الإيواء. بالمقابل، تضررت 116 منشأة صحية بصورة مباشر في مناطق سيطرة الحكومة السورية، منها 14 في حلب، و54 في اللاذقية، و48 في حماة، وتحتاج جميعها إلى إصلاحات على مستوى البنى التحتية ودعم بالمعدات الطبية. كما أظهرت تقارير متابعة الأمراض المنقولة تزايد حالات الكوليرا والإسهال الحاد والأمراض التنفسية في مختلف المناطق.[5]

كما أثر الزلزال تأثيراً كبيراً على **عملية التعليم**، في هذه المناطق، فقد توقفت العملية التعليمية في 208 مدارس في مناطق الحكومة السورية، بحسب مديريات التربية في المحافظات. توزعت كما يلي (80 مدرسة في حلب، و100 في اللاذقية، و27 في حماة، مدرسة واحدة في طرطوس). وقد تعرضت 15 مدرسة في مناطق الحكومة السورية للدمار الكامل، و453 مدرسة لأضرار متوسطة.[6]

(1) المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). المسح الميداني للمركز السوري لبحوث السياسات لتعقب آثار الزلزال: محور تقدير أعداد الوفيات والنازحين والأبنية المتضررة

(2)الشبكة السورية لحقوق الإنسان. (2023). في اليوم العالمي للمرأة الزلزال الذي ضرب شمال غرب سوريا كرس الأوضاع المأساوية للنساء فيها وشرد ما لا يقل عن 35 ألف سيدة.

(3)وحدة تنسيق الدعم في سوريا. (2023، 26 شباط). الأوضاع الإنسانية في شمال غرب سوريا - الزلزال المدمر.

(4) REACH. (2023, 15 February). EARTHQUAKE RESPONSE RAPID NEEDS ASSESSMENT.

(5)UN-OCHA. (2023, 25 February). NORTH-WEST SYRIA Situation Report.

(6)بحسب تصريح مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة التربية بدمشق بتاريخ 13 شباط 2023.

استخدمت 126 مدرسة كمركز إيواء للمتضررين من الزلزال في مناطق الحكومة السورية (102 في حلب، و13 في اللاذقية، و7 في طرطوس، و4 في حماة، ومدرسة واحدة في إدلب).[1] وبلغ عدد المدارس المتضررة في شمالي غربي سوريا 392 مدرسة، منها 11 مدرسة مدمرة بالكامل، في حين تحولت 48 مدرسة إلى مراكز إيواء. وبلغ عدد ضحايا قطاع التربية 68 مدرساً وعدد المصابين 79 مدرساً. وتركز الضرر الأكبر في حارم وسلقين وسرمدا بإدلب، وفي جنديرس وعفرين بريف حلب[2] وتعد كل من مدن سلقين وملس ودير حسان وبسنيا وأرمناز، في إدلب، وجنديرس والأتارب في ريف حلب، مدناً منكوبة، وتحتوي هذه المدن على 53 مدرسة بعدد طلاب إجمالي 28429 طالباً، ولم يستطع الطلاب العودة إلى مدارسهم في الفصل الثاني من العام الدراسي بسبب النزوح أو تضرر المدارس.[3]

من جهة أخرى، تدهورت **ظروف المعيشة** نتيجة الزلزال، الذي أدى إلى وقوع أضرار كبيرة في المساكن والمرافق العامة والبنى التحتية. كما تأثر السكان بالأضرار التي لحقت بقطاع الكهرباء، فقد شهدت المناطق التي تضررت من الزلزال انقطاعاً في التيار الكهربائي دام عدة أيام. نجم انقطاع الكهرباء في المناطق الشمالية والشمالية الغربية من البلاد عن توقف تزويد الطاقة من الجانب التركي، بسبب تضرر محطة الريحانية، فضلاً عن الأضرار الحاصلة في شبكات التوزيع. إلا أن التيار الكهربائي عاد إلى أغلب المناطق المتضررة في خلال أسبوعين من حدوث الزلزال بعد إصلاح الأعطال. وبالرغم من عودة الكهرباء لهذه المناطق ظلت الشريحة الأكبر من السكان عاجزة عن الحصول على الكهرباء، نتيجة الأسعار المرتفعة، والتي تتجاوز قدرة غالبية الأسر على تحملها، إضافة إلى اضطرار الأسر التي تعرضت عدادات الكهرباء الخاصة بها للضرر الكلي إلى دفع رسوم جزئية مقابل الحصول على عدادات جديدة. أما في مدينة حلب ومناطق اللاذقية وطرطوس وحماة، فعلى الرغم من القيام بإصلاح أغلب الأضرار التي أصابت شبكة توزيع الكهرباء في فترة قصيرة نسبياً بقي توفر التيار الكهربائي في حدوده الدنيا، نتيجة نقص توليد الكهرباء الناجم عن شح التوريدات النفطية، الأمر الذي ضاعف من معاناة المنكوبين بسبب الزلزال خاصة مع انعدام وسائل التدفئة المعتمدة على المشتقات النفطية في ظل الظروف الجوية الشتوية القاسية التي تزامنت مع الكارثة. وفيما يخص المياه والصرف الصحي عانت المناطق الأشد تضرراً من الزلزال من انقطاع في المياه نتيجة الضرر الذي أصاب شبكات توزيع المياه وانقطاع الكهرباء عن محطات الضخ الرئيسية، خاصة في مناطق عفرين وصوران التابعة لريف حلب ومناطق حارم وسلقين وبسنيا التابعة لإدلب. كما تعرضت بعض المناطق في حلب (خاصة الأحياء الشرقية من المدينة) واللاذقية وحماة لانقطاع المياه لعدة أيام بسبب تضرر شبكات التوزيع، وانهيار عدد من خزانات المياه الرئيسة، التي تغذي بعض المدن والبلدات، كما في مناطق ريف حماة وسهل الغاب خاصة.

وشهدت بعض المناطق المتأثرة بالزلزال، في حلب وأجزاء من مدينة جبلة، تسربات في مياه الصرف الصحي نتيجة تضرر الشبكة العامة. أما في المناطق الشمالية الغربية التي تضررت بشدة من الزلزال، فقد يؤدي نقص الحصول على مياه الشرب النظيفة نتيجة الأضرار التي أصابت شبكات توزيع المياه والصرف الصحي إلى مخاطر تفشي الكوليرا.

(1)بحسب تصريحات مدراء التربية في المحافظات.

(2)بحسب تصريح لوزير التربية والتعليم في الحكومة المؤقتة بتاريخ 19 شباط 2023.

(3)وحدة تنسيق الدعم. (2023، 13 آذار). الأوضاع الإنسانية في شمال غرب سوريا - الزلزال المدمر.

2.2 الآثار الاقتصادية

اعتمد التقرير، في تقدير الخسائر الاقتصادية، على تقدير خسائر مخزون رأس المال والناتج المحلي الإجمالي والتشغيل على مستوى المناطق وفق عدة مراحل.

2.2.1 خسائر رأس المال والتجهيزات المنزلية

تم تقدير الخسائر من خلال تقييم ميداني سريع لأضرار المساكن، من قبل الباحثين ومقاطعة النتائج مع البيانات الصادرة من وحدة تنسيق الدعم ومن الحكومة السورية. وتم تصنيف المساكن بين مدمرة أو متضررة بشكل كبير ومتصدعة في المحافظات الأربع الأكثر تضرراً، وهي إدلب وحلب واللاذقية وحماة.

الجدول (2): أعداد المباني المدمرة والمتضررة نتيجة الزلزال بحسب المحافظات ومناطق السيطرة في سوريا

المنطقة	المباني المدمرة	المباني المتضررة جزئياً	المباني المتضررة والمدمرة
الحكومة السورية	890	2174	3,064
جبل سمعان والسفيرة بحلب	557	455	1,012
حماة	17	444	461
اللاذقية	225	768	992
طرطوس	15	20	35
إدلب (معرة النعمان)	76	487	563
الحكومة المؤقتة	542	3,420	3,962
ريف حلب*	542	3,420	3,962
حكومة الإنقاذ	1,259	4,511	5,770
الأتارب بحلب	83	190	273
إدلب**	1,176	4,321	5,497
سوريا	2,691	10,105	12,796

* وتشمل النواحي التالية: الباب وعفرين وإعزاز وجرابلس.
** وتشمل النواحي التالية: مركز إدلب وحارم وجسر الشغور وأريحا.

المصدر: المسح الميداني للمركز السوري لبحوث السياسات لتعقب آثار الزلزال 2023، بيانات وزارة الصحة في مناطق الحكومة السورية، بيانات وحدة تنسيق الدعم في مناطق المؤقتة والإنقاذ، تقديرات المركز بناء على بيانات متقاطعة. (الملحق 2)

الأبنية المتضررة: تضاعفت أضرار البنية التحتية في المناطق التي ضربها الزلزال، بما فيها المباني السكنية، زيادة على ما كانت عليه من دمار وتصدع، نتيجة القصف العنيف الذي تعرضت له في أثناء النزاع، إضافة إلى انتشار الأبنية الجديدة التي شُيِّدت دون مراعاة معايير ومتطلبات الأمان ضد الزلازل، والتي بني بعضها بدعم من المنظمات الإنسانية. في هذا الإطار، بلغ عدد الأبنية المتضررة كلياً أو جزئياً في أنحاء سوريا 12796 بناء، منها 2691 تعرضت لدمار كلي. نالت محافظة إدلب النصيب الأكبر من الأبنية المتضررة بما يقارب 46.6%، كما تركز فيها العدد الأكبر من الأبنية المهدمة كلياً (1252 بناء). وكانت مناطق حارم وسلقين والدانا وأرمناز من بين المناطق الأكثر تضرراً في إدلب. تلتها مناطق ريف حلب الشمالي بما يقارب 34% من إجمالي الأبنية المتضررة، منها 630 بناء مدمرة كلياً، وتركزت في مدن جنديرس وصوران والأتارب. في حين بلغ عدد الأبنية المتضررة في مدينة حلب 997 بناء، تعرض أكثر من نصفها للدمار الكامل.[1] وتشير تقديرات المركز إلى أن أكثر من 66 % من الأبنية التي تعرضت لدمار كلي في مدينة حلب تتركز في أحياء حلب الشرقية، كالسكري وبستان الباشا والفردوس والشعار والصالحين وطريق الباب والكلاسة، والتي كانت بمعظمها مسرحاً لاشتباكات عنيفة وقصف جوي في سنوات النزاع. أما في محافظة اللاذقية فقد بلغ عدد الأبنية المنهارة 225 بناء، تركز معظمها في مدينة جبلة الساحلية. في حين كانت الأضرار في محافظتي حماة وطرطوس أقل نسبياً (مع ملاحظة تضرر حماة بدرجة أكبر من طرطوس) واقتصرت على بعض الأبنية في مناطق القدموس وسهل الغاب. فضلاً عن الآثار المباشرة للزلزال على الأبنية في المناطق المتضررة، تم إخلاء عدد من المباني في مناطق بعيدة نسبياً عن تلك المتضررة بصورة مباشرة تمهيداً لهدمها.

مخزون رأس المال: اعتمد التقرير في تقدير مخزون رأس المال على مستوى المناطق قبل الزلزال في ضوء تقدير المخزون قبل النزاع، الذي اعتمد على صافي التكلفة الحقيقية وطريقة الجرد الدائم بالاعتماد على الاستثمار العام والخاص للفترة (1963-2010) ومعدلات الإهلاك لكل من الأبنية السكنية والتجارية والبنية التحتية والتجهيزات ووسائل النقل.[2] قُدِّر المخزون، في فترة النزاع، بالاستناد إلى صافي الاستثمارات والدمار الذي لحق به بالاستناد إلى مسح حالة السكان 2014 والمسوح الاقتصادية الاجتماعية (2020-2022). وتم توزيع المخزون على المناطق على أساس عدد الأبنية في كل منها، كمقياس تأشيري، واعتماد نسبة دمار المساكن بسبب الزلزال إلى إجمالي المساكن في المنطقة، كدليل تأشيري لتقدير نسبة تأثر مخزون رأس المال على مستوى المناطق في المحافظات الأربع. وقُدِّرت كلفة استبدال مخزون رأس المال بالاعتماد على الكلفة الفعلية للبناء والإكساء والدراسة في عام 2022 لكل متر مربع من المباني حسب المناطق. وبلغ إجمالي خسائر مخزون رأس المال حسب القيمة الاستبدالية 2151 مليون دولار أمريكي.

(1)المصدر: نقاطع بيانات وحدة تنسيق الدعم في مناطق شمال غرب سوريا، والإدارة المحلية في مناطق الحكومة السورية، والمسح الميداني للمركز السوري لبحوث السياسات لتعقب آثار الزلزال: محور تقدير أعداد الوفيات والأبنية المتضررة.ف

(2)المركز السوري لبحوث السياسات 2011.

خسائر الأثاث والتجهيزات: إضافة إلى الخسائر في مخزون رأس المال، قدر التقرير خسائر الأثاث والتجهيزات الأسرية، وفق تقدير ثروة الأسر من الأثاث والتجهيزات قبل النزاع، بالاستناد إلى مسح دخل الأسرة ونفقاتها عام 2009، وتقدير هذه الثروة عام 2022 من خلال مسوح المركز لقياس التدهور الناجم عن النزاع. وأخيراً قُدّر أثر الزلزال على ثروة الأثاث والتجهيزات من خلال استخدام دليل تأشيري لأضرار المساكن.

قُدّرت كلفة الاستبدال لثروة الأثاث والتجهيزات بالاعتماد على مسوح أسعار المستهلك الشهرية التي ينفذها المركز في عام 2022. وبلغت القيمة الاستبدالية للأثاث والتجهيزات حوالي 77.8 مليون دولار أمريكي

بلغت نسبة الخسائر في مخزون رأس المال وثروة الأسر من الأثاث والتجهيزات معاً 0.8% على المستوى الوطني، وبلغ معدل خسائر مخزون رأس المال والأثاث في إدلب 6.9% من مخزون رأس المال والأثاث في المحافظة، وتركزت الخسائر في حارم وجسر الشغور بمعدل 24% و14% على التوالي، ثم في حلب بمعدل 2.1%، وكانت عفرين أكثر المناطق تضرراً بمعدل 24.3%. في حين بلغت الخسائر في اللاذقية 0.6% وفي حماة 0.3%. وتشكل هذه الخسائر للثروة المتراكمة ضرراً فادحاً للاقتصاد على المستوى الوطني بوجه عام وعلى المناطق المتضررة بوجه خاص والتي تحتاج إلى سنوات طويلة للتعويض.[1]

الشكل (5): نسبة خسائر مخزون رأس المال وثروة الأسر من الأثاث والتجهيزات المقدرة إلى مخزون رأس المال وثروة الأسر في عام 2022

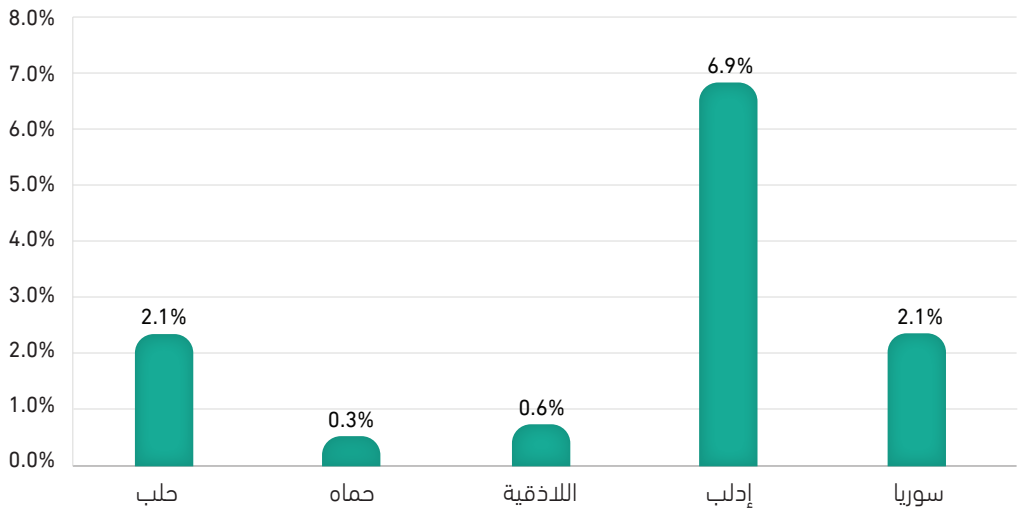

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). نموذج تقدير خسائر الزلزال في سوريا.

(1) الحد الأدنى لقيمة استبدال مخزون رأس المال والأثاث المتضرر 2.1 مليار دولار أمريكي والحد الأعلى 2.3 مليار دولار أمريكي

2.2.2 خسائر الناتج المحلي

قُدِّر عدد السكان وعدد المشتغلين منهم، في المناطق المتأثرة بالزلزال، بناء على مسوح قوة العمل قبل النزاع والمسوح الاقتصادية والاجتماعية في أثنائه. وقُدر الناتج المحلي، على مستوى المناطق، من خلال توزيع الناتج على مستوى المناطق بحسب المشتغلين حسب القطاعات وإنتاجية العامل في كل قطاع، وذلك بالاستناد إلى مسوح قوة العمل 2009 و2010 لفترة ما قبل النزاع، ومسح حالة السكان 2014 والمسوح الاقتصادية والاجتماعية (2020-2022). فقدرت خسائر الناتج، بسبب الزلزال، باستخدام مرونة مخزون رأس المال والناتج في فترة النزاع حسب المناطق، حيث تظهر النتائج تراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 نتيجة الزلزال بنسبة 2.2% على المستوى الوطني. يبين الشكل (6) معدل الانكماش الاقتصادي في الناتج على مستوى المناطق حيث تراجع الناتج في إدلب بمعدل 16.2% وتركزت خسائر الناتج في منطقتي حارم وجسر الشغور بإدلب، وقد تراجع الناتج فيهما بمعدل 24% و14% على التوالي. ويقدر تراجع الناتج في حلب بمعدل 4.4%، وتركز في عفرين والأتارب بمعدلات 24% و7% على التوالي. أما في اللاذقية وحماة، كانت معدلات الانكماش الاقتصادي أقل بشكل ملحوظ مقارنة بإدلب وحلب حيث يقدر الانكماش في اللاذقية بحوالى 5 بالألف وفي حماة 3 بالألف.

الشكل (6): معدل تراجع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 نتيجة الزلزال

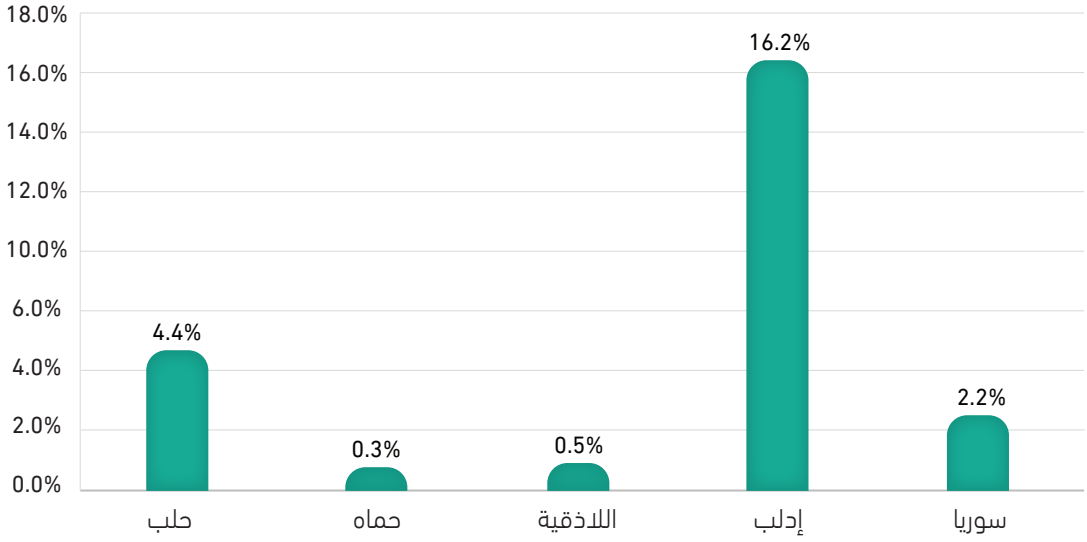

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). نموذج تقدير خسائر الزلزال في سوريا.

يرتبط تقدير خسائر الناتج المحلي بالفترة الزمنية اللازمة لتعويض الخسائر والمقومات الاقتصادية والبشرية والحوكمية. وعليه، قدر التقرير استمرار خسائر الناتج الناجمة عن الزلزال لمدة سبع سنوات قادمة، بناءً على الأدبيات التي درست آثار زلازل مماثلة في الحدة، مع حساب هشاشة الحالة التنموية والمؤسساتية في البلد المتضرر[1].

وبناءً عليه، تقدر خسائر الناتج المحلي الإجمالي في سوريا بحوالى 3.6 مليار دولار أمريكي.[2] وبإضافة خسائر رأس المال، تصبح الخسائر الاقتصادية الإجمالية المباشرة 5.85 مليار دولار أمريكي.[3] سجلت محافظة إدلب مستوى الخسائر الأعلى، إذ بلغت قيمتها 3.5 مليار دولار أمريكي (77% في منطقة حارم)، جاءت بعدها محافظة حلب بخسائر إجمالية قدرها 1.97 مليار دولار أمريكي (60% منها في عفرين، و20% في منطقة جبل سمعان)، فيما بلغت الخسائر الإجمالية في محافظة اللاذقية 251 مليون دولار أمريكي، وفي محافظة حماة 112 مليون دولار أمريكي (الشكل 7). وتشكل الخسائر المباشرة للزلزال حوالي 33% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 مما يظهر الأثر النسبي الكبير للزلزال في ظل الحالة الكارثية للاقتصاد نتيجة اثنتي عشرة سنة من النزاع.

الشكل (7): الخسائر الاقتصادية الإجمالية المباشرة للزلزال في سوريا، (مليون دولار أمريكي)

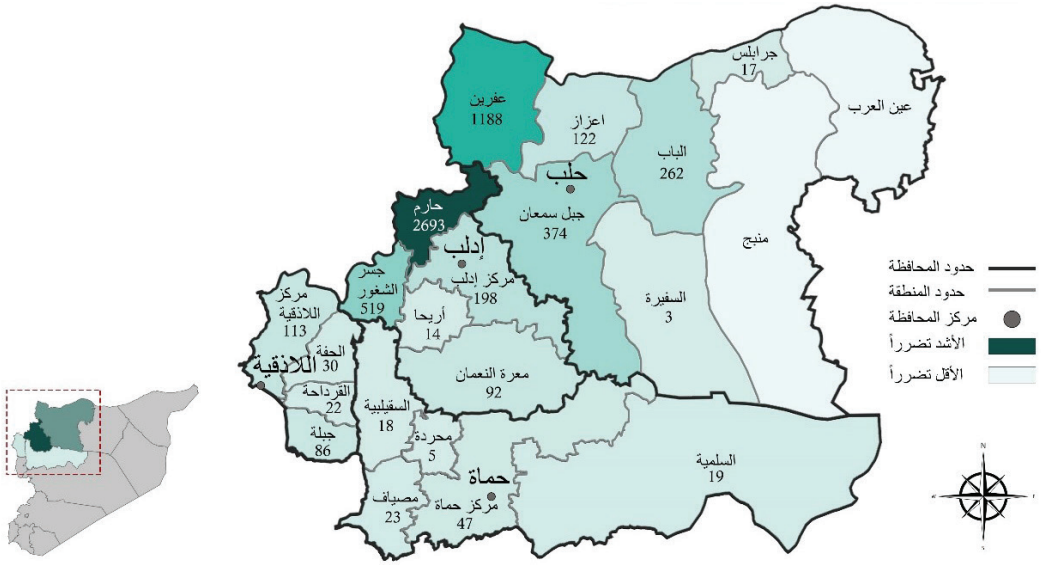

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). نموذج تقدير خسائر الزلزال في سوريا.

(1) Lackner, Stephanie (2018). Earthquakes and economic growth, FIW Working Paper, No. 190, FIW - Research Centre International Economics, Vienna

(2) الحد الأدنى لخسائر الناتج المحلي الإجمالي 3.4 مليار دولار أمريكي والحد الأعلى 3.9 مليار دولار أمريكي.

(3) الحد الأدنى للخسائر المباشرة للزلزال 5.5 مليار دولار أمريكي والحد الأعلى 6.3 مليار دولار أمريكي.

2.2.3 خسائر التشغيل

عانى الاقتصاد السوري، قبل وقوع الزلزال، من مستويات عالية من البطالة بلغت 42.9% في عام 2022. وأحدث الزلزال خسائر كبيرة في فرص العمل، أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة بحوالى 1.8 نقطة مئوية على مستوى سوريا (أي ما يعادل 90 ألف فرصة عمل). تأثرت محافظة إدلب بحدة، وارتفعت معدلات البطالة فيها حوالى 14 نقطة مئوية لتصل إلى 59%، وسجلت منطقة حارم أعلى معدل بطالة 69%، علماً أن 24 نقطة مئوية منها نجمت عن الزلزال. وارتفعت معدلات البطالة في حلب بحوالي 1.9 نقطة مئوية لتصل إلى 47 %، وتركزت الخسائر في عفرين والأتارب وارتفعت البطالة فيهما بحوالي 10 و3 نقطة مئوية على التوالي نتيجة الزلزال. كما ارتفعت معدلات البطالة بدرجة أقل في اللاذقية وحماة بحوالي 1.1 نقطة مئوية في كل منهما (الشكل 8).

أدى الزلزال في الأيام الأولى إلى تعطل حاد في الأعمال والخدمات واضطرار مئات الآلاف إلى النزوح، مما أثر في فرص العمل المتاحة ومصادر الدخل. وتفاوتت خسائر فرص العمل واختناقات التشغيل بحسب شدة الضرر، الذي لحق بالمنطقة، وموجات النزوح المتولدة عنها. وتلاشت فرص التشغيل في المدن المنكوبة كلياً كجندريس، وبدرجة أقل في مناطق حارم وجسر الشغور.[1] كذلك أدى انتشار العمل المؤقت وغير المنظم إلى عدم وجود أقنية لتعويض المشتغلين أو ضمان عودتهم إلى أشغالهم، كما أدى النزوح إلى خسارة النازحين لأعمالهم.

الشكل (8): الزيادة في معدلات البطالة نتيجة الزلزال في سوريا (نقطة مئوية)

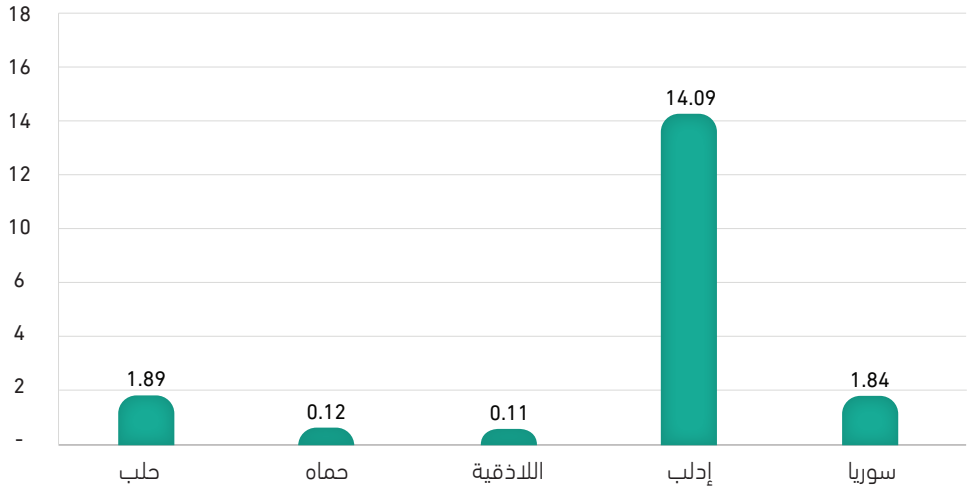

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). نموذج تقدير خسائر الزلزال في سوريا.

وبالرغم من حجم الضرر، بدأت الحركة الاقتصادية تعود إلى المدن المتضررة تدريجياً؛ وعاد العاملون إلى أعمالهم مدفوعين بحالة الفقر المنتشرة بين السكان، وازدادت فرص العمل في قطاع البناء والإكساء والمهن المرتبطة بها لإقبال السكان على صيانة منازلهم، كما ازداد الطلب على المهن المقدمة لمستلزمات الإيواء كالخيام وغيرها.

(1) أبرز مدن منطقة جسر الشغور المتضررة بالزلزال هي: بداما، الجانودية، الملند.

2.2.4 ارتفاع الأسعار ومعدلات الفقر

ازدادت الضغوط التضخمية بسبب الزلزال، مما أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار، فقد راوح معدل التضخم الشهري في مناطق الحكومة السورية (حماة واللاذقية وجبل سمعان) بعد الزلزال بين 5.6% و 10% مقارنة بكانون الثاني 2023. في حين ارتفعت الأسعار في محافظة إدلب بنسبة 4.2% وفي ريف حلب بنسبة 2.2% (الشكل 9). الأمر الذي يشكل تدهوراً جديداً في الدخل الحقيقي للأسر، ويعمق فجوة الفقر ويزيد من شدته، كما يؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج، مما يهدد بانكماشٍ اقتصادي إضافي.

تشير نتائج دليل أسعار المستهلك، الذي يصدره المركز السوري لبحوث السياسات، إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية ارتفاعاً كبيراً في جميع المحافظات، التي تعرضت للزلزال في سوريا، ليتراوح التضخم الغذائي فيها بين 8.5% و9.6% بعد الزلزال. وقد حققت مدينة حلب أعلى معدل تضخم غذائي بنسبة 12% مقارنة بريف حلب، حيث تحقق أدنى معدل تضخم غذائي بنسبة 5%. لوحظت زيادة كبيرة في ارتفاع أسعار اللحوم بأنواعها، وأسعار البقوليات بأنواعها. كما ارتفعت أسعار السكن والمياه والوقود في كل من مدينة حلب ومحافظتي اللاذقية وحماة بنسبة 12% و10.8% و7.6% على التوالي. وكان الارتفاع طفيفاً في ريف حلب (0.9%) وإدلب (1%). فقد تراجع الطلب على الإيجار السكني في هذه المناطق نظراً لتخوف الأهالي من السكن في المباني الطابقية ولجوئهم إما إلى البيوت غير الطابقية وإما إلى نصب خيم قريبة من منازلهم. وارتفعت بدلات الإيجار في المناطق الخاضعة للحكومة السورية، ولا سيما في المدن، باستثناء الأحياء التي تضررت بالزلزال، كأحياء حلب الشرقية التي نزح عدد كبير من سكانها إلى مراكز الإيواء أو الأحياء غير المتضررة.

الشكل (9): التضخم الشهري في المحافظات الأربع بعد الزلزال (بالنسب المئوية)

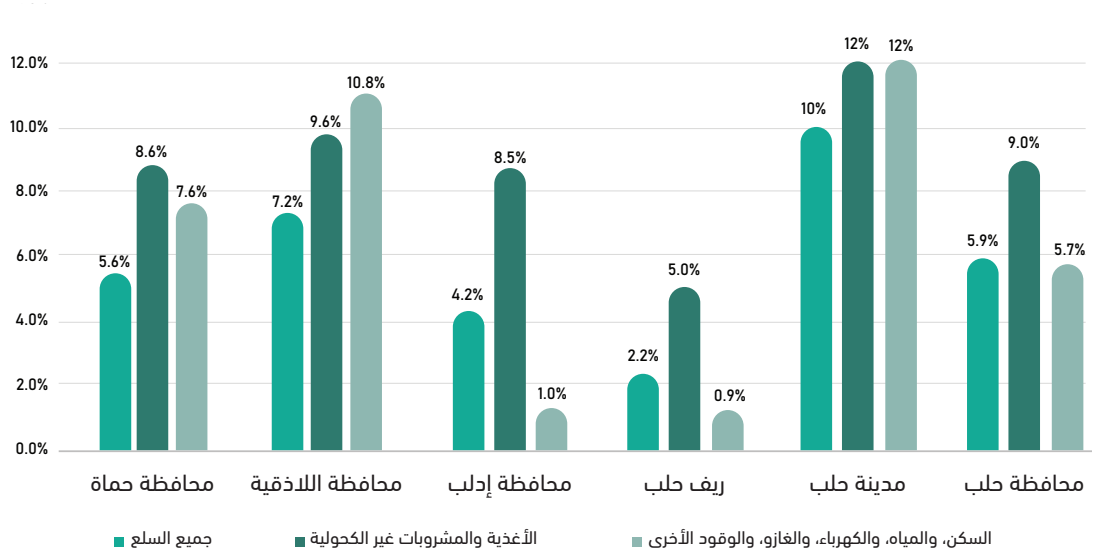

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2023، النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا لشهري كانون الثاني وشباط 2023 – العددين 1 و2.

نجم عن تراجع الناتج المحلي وارتفاع الأسعار زيادة في معدلات الفقر؛ وقد قدر الارتفاع في معدلات الفقر في المناطق المنكوبة، باستخدام المحاكاة الجزئية. تشير النتائج إلى ارتفاع معدل الفقر المدقع نتيجة الزلزال بحوالى 10.5 و3.8 و0.4 و0.1 نقطة مئوية في كل من إدلب وحلب وحماة واللاذقية، كذلك ارتفعت معدلات الفقر الشديد بحوالى 4.6 و1.9 و0.04 و0.2 نقطة مئوية في المناطق نفسها، في حين ارتفعت معدلات الفقر العام بمقدار 2.3 و1.1 و0.02 و0.2 نقطة مئوية في المناطق نفسها (الشكل 10).

الشكل (10): معدلات الفقر المدقع والعام قبل وبعد الزلزال 2023 في المناطق المتضررة

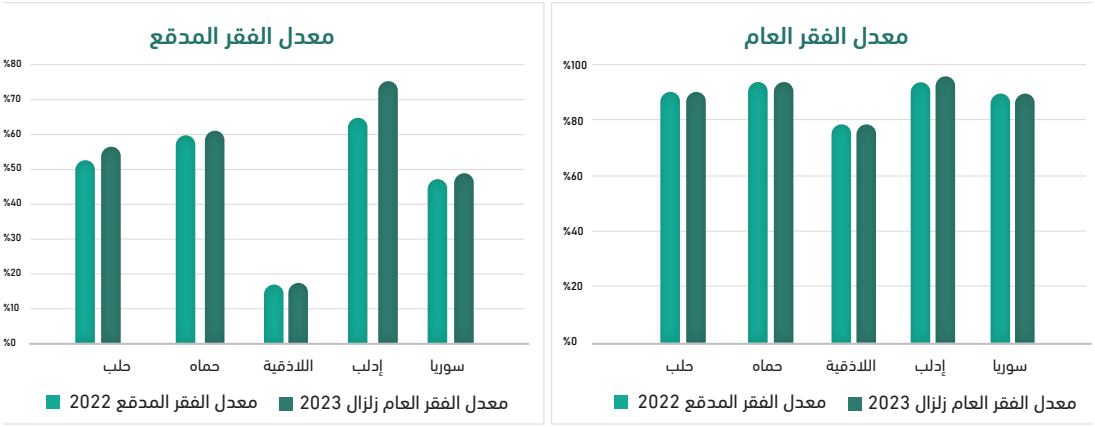

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2023، حسابات الفقر بالاستناد إلى المسح الشهري لأسعار سلع المستهلك في سوريا.

ويظهر تركز الأثر الكبير في إدلب وحلب من حيث ازدياد أعداد الأفراد ضمن دائرة الفقر. وإضافة إلى زيادة نسبة الفقراء، اتسعت فجوة الفقر العام بين متوسط إنفاق الأسر الفقيرة وخط الفقر العام، إذ ازدادت فجوة الفقر العام من 52% إلى 59% في إدلب ومن 45% إلى 47% في حلب، في حين كانت الزيادة طفيفة في كل من حماة واللاذقية (الشكل 11).

الشكل (11): أثر الزلزال على فجوة الفقر في المحافظات الأكثر تضرراً 2023

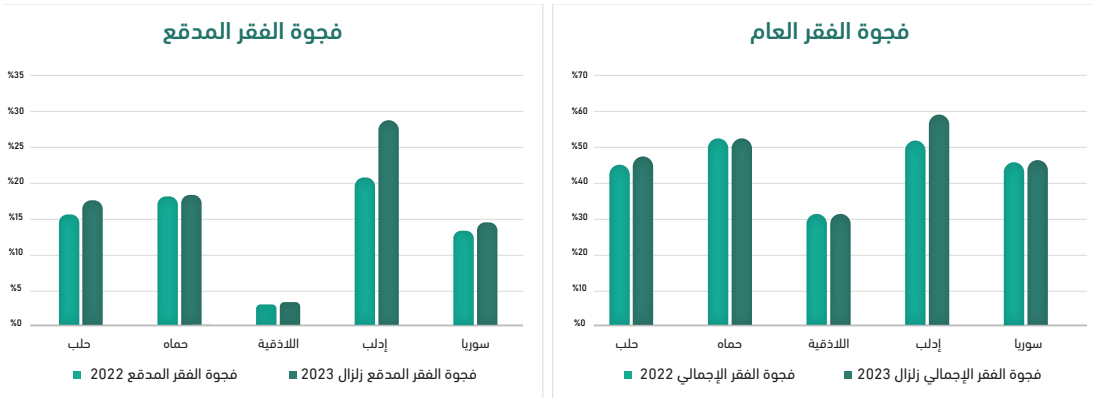

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2023، حسابات الفقر بالاستناد إلى المسح الشهري لأسعار سلع المستهلك في سوريا.

3.

الاستجابة للزلزال: فشل القوى السياسية واستمرار لمقومات الحرب

تتمثل أخطر مقومات النزاع في تكوين قوى تستحوذ على السلطة مستندة إلى العنف والهيمنة والإقصاء والدعم الخارجي، وتتنازع هذه القوى لتوسيع نفوذها وترسيخ أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وكما استعرضنا في قسم آثار النزاع، اتسمت القوى السياسية المسيطرة بتبني استراتيجيات مرتكزة على العنف والقوة العسكرية والاستبداد واستغلال الموارد وإقصاء القوى المجتمعية واستهدافها، وتشويه المؤسسات العامة لمصلحة نخب السلطة والتبعية للقوة الخارجية الداعمة. إن الطبيعة الاستبدادية للقوى المحلية، في المناطق التي تعرضت للزلزال، وارتكازها على القوى العسكرية والأمنية والدعم الخارجي، إضافة إلى تدني القدرات البشرية والموارد المادية نتيجة النزاع، حددت استجابة هذه القوى لكارثة الزلزال.

لقد اتسمت استجابة **الحكومة السورية** بالتمييز والتسييس والتهرب من المسؤولية وضعف الفاعلية. إذ تأخرت الحكومة في تسخير الإمكانيات لمواجهة آثار الزلزال أو اللجوء إلى الآليات الدولية لمساعدة المتضررين، كما شاب عمل المؤسسات سوء التنسيق وضعف الكفاءة، وانتشرت حالات الفساد في عمليات تقديم المساعدات، وقيّدت المبادرات المدنية، التي حاولت حشد التبرعات والمتطوعين وإيصال المساعدات للمتضررين، من خلال طلب الموافقات الأمنية أو حصر المساعدات في مؤسسات مقربة من السلطة.[1] لكن الأخطر من ذلك هو تجاهلها للاستجابة المباشرة في المناطق الواقعة خارج سيطرتها (خاصة أن أكثر المناطق تضرراً كانت في إدلب وريف حلب) أو طلب إنفاذ آليات الدعم الدولية في تلك المناطق، وتسييس الكارثة من خلال طلب تنازلات من القوى السياسية مقابل تسهيل فتح المعابر، أو المبالغة في التركيز على قضية العقوبات واعتبارها العامل الرئيسي في إعاقة إمكانيات الاستجابة. وبهذه الاستجابة أضاعت الحكومة السورية فرصة مهمة من أجل المصالحة والتضامن وجمع كل السوريين حول كارثة الزلزال[2]. وقد سرعت كارثة الزلزال من خطوات الانفتاح العربي على تطبيع العلاقات مع الحكومة السورية، والتي بدأت بوادرها قبل الكارثة، وتحمل هذه الاتجاهات احتمالات ترسيخ منظومة الاستبداد والإقصاء وإجهاض محاولات الوصول إلى حل عادل ومستدام للنزاع.

لم تتمكن **الحكومة المؤقتة وحكومة الإنقاذ** من القيام بوظائفها، بصفتها سلطات حاكمة، في الاستجابة للزلزال، فلم تتبنَّ استراتيجية واضحة لمواجهة الكارثة، وأظهرت ضعف القدرة على التنسيق أو حشد القدرات، بما فيها القدرات العسكرية، لمساعدة المتضررين، كما قامت بإلقاء الأعباء على المجتمع المدني والمنظمات الدولية. واتسمت تدخلات الحكومة المؤقتة بالاعتماد على مبادرات فردية من أعضائها، والتركيز على الحشد الإعلامي، ومناشدة المجتمع الدولي لإرسال المساعدات والفرق الطبية للمناطق المنكوبة، مع جهود متواضعة في المجال الصحي ومساعدة النازحين. وأظهر البحث الميداني للمركز الدور الضعيف لكل من الحكومة المؤقتة وحكومة الإنقاذ في الاستجابة للزلزال.

وأجمع الباحثون على مركزية دور المجتمع المدني في سد فراغ المؤسسات العامة. واستمر استخدام المؤقتة والإنقاذ للكارثة لتعميق الانقسام ورفض فتح المساحات للتضامن العابر للمناطق. فعلى سبيل المثال رفضت الحكومة المؤقتة دخول المساعدات من قبل الإدارة الذاتية باعتبارها وسيلة للاستغلال السياسي، كما أظهر الزلزال حجم التبعية للسلطات التركية والعجز عن وضع أولويات مبنية على المصالح المجتمعية.

(1) المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). المسح الميداني للمركز السوري لبحوث السياسات لتعقب آثار الزلزال: محور رصد الاستجابة المحلية والدولية لمواجهة الزلزال.

(2) Jabbour S, Abbara A, Ekzayez A, Fouad FM, Katoub M, Nasser R. (2023). The catastrophic response to the earthquake in Syria: the need for corrective actions and accountability. Lancet. Mar 11; 401(10379): 802-805

أما **الاستجابة الدولية**، فكانت صادمة، إذ تمايز تدخل الأمم المتحدة والدول المانحة بصورة فاضحة بين تركيا وسوريا من جهة، وبين مناطق السيطرة داخل سوريا من جهة أخرى. فلم تقم **الأمم المتحدة** بالضغط لفتح المعابر للأماكن المنكوبة، كما لم ترسل معدات وفرق الإنقاذ إليها رغم قانونية مثل هذه الإجراءات في حالات الكوارث. كذلك لم تقم منظمات الأمم المتحدة بحملة توضح عدم القدرة على الوصول أو تحشد القوى الدولية للوصول للمنكوبين في الوقت المناسب، بل تم الادعاء من اليوم الأول للزلزال أن المنظمات الدولية أطلقت خطة استجابة طارئة وهي تقوم بعملها على الأرض،[1] دون تمييز بين دورها في سوريا وتركيا. وتطلب التدخل أكثر من أسبوع على وقوع الزلزال لدخول أول قافلة مساعدات من الأمم المتحدة إلى سوريا عبر معبر باب السلامة، وتم فتح معبر الراعي بعد أسبوعين، حيث تم انتظار صدور قرار بالسماح باستخدام المعابر من قبل مجلس الأمن الدولي.[2] أما معبر باب الهوى (المعبر الرسمي لدخول المساعدات إلى سوريا) فلم يتعرض للضرر، بل توقف عن العمل لمدة 3 أيام بعد الزلزال من الطرف التركي،[3] وقد تم استئناف العمل فيه في اليوم الرابع، لكن بشكل جزئي، حيث دخلت شاحنات أممية (مجدولة) كان مقرراً دخولها قبل حدوث الزلزال. وطالبت العديد من القوى المدنية بالتحقيق في أداء الأمم المتحدة خلال الاستجابة لكارثة الزلزال، لمساءلة المنظومة الأممية وتقويمها.[4] فإخفاق الأمم المتحدة ارتبط بضعف حوكمة المنظومة الأممية وتأثرها، إلى حد كبير بالقوى السياسية المسيطرة، ظهر ذلك في الفرق في الاستجابة بين مكتب دمشق ومكتب غازي عنتاب. وقد كشف التباين في تدفق المساعدات العينية واحداً من أسوأ مظاهر التشظي السياسي المتمثل عرقلة وصولها إلى المناطق الشمالية الغربية التي كانت الأشد تضرراً من الكارثة. بينما بدأت الطائرات والشاحنات المحملة بالمساعدات بالوصول إلى مطارات ومعابر المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية بعيد ساعات من وقوع الكارثة.[5]

وقد كانت استجابة **الحكومة التركية** لتداعيات الزلزال في الشمال السوري قاصرة بسبب تحول الأولويات نحو الاستجابة للكارثة في تركيا. خاصة أن الحكومة التركية مهيمنة على صناعة القرار لدى الحكومة المؤقتة، ولها تأثير كبير في قرارات حكومة الإنقاذ. ومن القرارات التي أعاقت الاستجابة، إغلاق معبر باب الهوى مدة ثلاثة أيام بعد الكارثة مباشرة، مما أخّر وصول المساعدات الإنسانية في أحرج الأوقات. في حين كان من الممكن بذل جهود أكبر لتسهيل إيصال المساعدات الطارئة، خاصة فرق ومعدات البحث عن ناجين تحت الأنقاض، سواء عبر سلوك طرق فرعية أو عبر تسخير قدرات لوجستية أكبر.

وكانت الاستجابة من قبل العديد من الدول مشابهة لاستجابة الأمم المتحدة، حيث أعلنت **الولايات المتحدة الأمريكية** في 19 شباط عن وصول قيمة المساعدات العاجلة لكل من سوريا وتركيا إلى 185 مليون دولار لمواجهة تداعيات الزلزال المدمر، الذي ضرب البلدين. لكن تركيزها كان في تركيا من حيث إرسال فرق الاستجابة والإنقاذ للمساعدة في جنوبي تركيا، واستخدام قاعدة «إنجرليك» الجوية للمساعدة في عمليات الإنقاذ والإغاثة.[6]

(1) UNDP. (2023, 06 February). UN agencies launch emergency response after devastating Türkiye and Syria quakes.

(2) العربي الجديد. (2023، 09 شباط). تصريح رئيس هيئة التفاوض بدر جاموس حول المساعدات الواردة من تركيا.

(3) بحسب مدير المكتب الإعلامي في معبر باب الهوى. تصريح لقناة الجزيرة

(4) Jabbour S, Abbara A, Ekzayez A, Fouad FM, Katoub M, Nasser R. (2023). The catastrophic response to the earthquake in Syria: the need for corrective actions and accountability. Lancet. Mar 11; 401(10379): 802-805.

(5) الوكالة العربية السورية للأنباء. (2023، 28 شباط). مدير الطيران المدني لـ سانا: أكثر من مئتين وخمسين طائرة مساعدات وصلت إلى سوريا.

(6) مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية. (2023، 19 شباط). المساعدات الأمريكية لجهود الاستجابة الطارئة للزلزال في تركيا وسوريا

كذلك تأخرت الاستجابة الأوربية إذ أرسلت فرق الإنقاذ إلى تركيا، ولم يتم العمل على وصول فرق الإنقاذ إلى المناطق السورية المتضررة. لكن **الاتحاد الأوروبي** أسهم في تنظيم مؤتمر للمانحين لتركيا وسوريا في آذار لمساعدة البلدين على تجاوز آثار الزلزال[1]. وقد وفرت المفوضية الأوروبية 3 ملايين يورو كمساعدات أولية طارئة لتعزيز جهود الاستجابة في البلاد. وأعلنت عن تقديم مساعدات أولية طارئة بقيمة 3.5 مليون يورو لسوريا من أجل مساعدة المحتاجين في الوصول إلى المأوى والمياه والصرف الصحي ومختلف اللوازم الصحية التي يحتاجونها (عبر شركائها والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة). وتم إرسال عدة طائرات من المخزون الإنساني للاتحاد الأوروبي إلى تركيا، حيث تتولى المنظمة الدولية للهجرة تسليمها إلى شمالي غربي سوريا. وقدمت 12 دولة أوروبية مساعدات عينية لسوريا من خلال الآلية الأوروبية للحماية[2].

لقد تزايد تدفق **المساعدات الإنسانية** العينية باطراد بعد الزلزال، فبلغ عدد الشاحنات المحملة بالمواد الإغاثية التي عبرت معبر باب الهوى في شهر شباط 1042 شاحنة[3]. وفي ما يخص معبري باب السلامة والراعي، تظهر الإحصائيات الأولية عبور 1318 شاحنة حتى نهاية شهر آذار (مارس).[4] وبلغ عدد الطائرات المحملة بالمساعدات الإنسانية، التي حطت في مطارات دمشق وحلب واللاذقية، حتى نهاية شهر شباط، 256 طائرة حملت 7200 طن من المساعدات الإغاثية.[5] أما من حيث تمويل المساعدات، تظهر بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية (OCHA) أنه تم الالتزام بأكثر من 95% من التمويل الإجمالي الذي طلبته منظمات الأمم المتحدة والبالغ 397.6 مليون دولار أمريكي لمواجهة آثار الزلزال في عموم سوريا، وتم دفع حوالى 45% منها بالفعل حتى أوائل نيسان (أبريل) 2023. تأتي أكثر من 42% من هذه الالتزامات من دول ومنظمات الاتحاد الأوروبي.[6] كما تظهر البيانات توجيه أقل من 5% من المساعدات الطارئة، التي تم التعهد بتقديمها لتغطية الحاجات الإنسانية إلى المنظمات الإنسانية المحلية[7]. وفيما يخص جهود التعافي المبكر، تبين أنه تم تخصيص أقل من 2% فقط من إجمالي المبالغ الملتزم بها إلى هذا البند. من جهة أخرى، تعهد المشاركون في مؤتمر المانحين الذي عقده الاتحاد الأوروبي في آذار (مارس) 2023 بتخصيص 911 مليون يورو من المساعدات لدعم الاحتياجات الإنسانية وجهود التعافي المبكر في سوريا بعد الزلزال[8]. وتسعى الأمم المتحدة لتنفيذ آليات جديدة للتدخل في مناطق الشمال الغربي بديلاً عن التنسيق الذي كان يتم عبر منظمة OCHA. لكن التحدي المتكرر هو تركيز المساعدات الإنسانية على الجانب الإغاثي على حساب الجانب التنموي، إضافة إلى غياب ربط المساعدات بتجاوز مقومات النزاع، مثل تطوير الحوكمة والتشاركية الفعالة للمجتمعات المحلية، وتعزيز التضامن الاجتماعي والاستدامة. ويجدر بالذكر أن الالتزامات المالية المقدمة من المانحين الرئيسيين لا تزال قليلة مقارنة بالخسائر الاقتصادية الإجمالية الناجمة عن الزلزال، وشكلت أقل من 20% من مجمل هذه الخسائر المباشرة بحسب تقديرات المركز.

(1) European commision. (2023, 08 February). European Commission and Swedish Presidency of the Council will organise a Donors' Conference for the people of Türkiye and Syria affected by the earthquake.

(2) European commission. (2023, 17 February). Earthquake: disaster response operations in Syria and Türkiye continue.

(3) نقلت ما يقارب 20,040 طن من المساعدات، منها حوالي 60% مساعدات غذائية، بينما توزع الباقي على المساعدات الطبية والصحية والألبسة والمستلزمات اللوجستية بحسب إدارة معبر باب الهوى

(4) توزعت محتوياتها على المواد الغذائية والطبية والألبسة ومستلزمات المأوى بحسب الحكومة السورية المؤقتة

(5) التي توزعت بين مواد إغاثية وغذائية وإسعافية وطبية وتجهيزات للمشافي وسيارات إسعاف بحسب الوكالة العربية السورية للأنباء

(6) UN-OCHA. (2023). Syria Earthquake Flash Appeal 2023

(7) Oxfam, CARE Denmark, Danish Refugee Council, Malteser International, WFP, Save the Children.

(8) European Commission. (2023, 21 March). Together for the people in Türkiye and Syria.

كانت استجابة **المجتمع المدني** والمجتمع الأهلي هي الأكثر فعالية وحيوية، فقد أسهمت المنظمات والمبادرات المدنية والأهلية خاصة في شمالي غربي سوريا في حشد المتطوعين وإنقاذ آلاف الأرواح على الرغم من النقص الحاد في الموارد والتجهيزات. تحملت منظمات محلية، مثل الخوذ البيضاء مسؤولية التنظيم والتنسيق والإنقاذ، لسد الفراغ الذي تركه ضعف آليات الحوكمة للقوى السياسية وغياب دور الأمم المتحدة. وتعمل التنظيمات غالباً في مساحة مدنية محدودة جداً تُقيدها قوى الأمر الواقع بسياسات تعسفية وإجراءات بيروقراطية، وبتشديد الرقابة الأمنية بما يتماهى مع الأجندات السياسية لهذه القوى. وتعاني هذه التنظيمات من شح كبير في الموارد، كما تفتقر إلى هياكل الحوكمة وآليات الرصد ومدونات قواعد السلوك وتعاني الكثير منها من عدم اتساق تقديم الخدمات وعدم انتظامها ومن الأطر البدائية التي تجعلها غير قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة.[1]

ويؤثر توظيف المساعدات الإنسانية المرتبطة بالكوارث والنزاعات في تجاوز تداعيات هذه الأزمات، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف آليات الحوكمة الأساسية الضابطة للعمل الإنساني والتنموي، كما هو الحال في المناطق المتضررة من الزلزال في سوريا. حيث تزداد المخاطر من الاعتماد في تنفيذ التدخلات الإنسانية على مؤسسات أو أعمال مرتبطة مباشرة بأطراف النزاع الرئيسيين، على اعتبار أن لديهم وصولاً أكبر إلى الموارد المحدودة المتاحة ومرونة أعلى في تجاوز البيروقراطيات التي قد تعيق الاستجابة الطارئة، على حساب بقية الفاعلين في المجتمع المدني أو قطاع الأعمال.[2] قدم المركز تحليلًا للعلاقة المركبة بين المنظمات غير الحكومية واقتصاديات النزاع في سوريا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فتوصل إلى أن الاعتماد على المساعدات الإغاثية يقود إلى تعزيز مقومات النزاع وزيادة الاتكالية.[3] تشمل المخاطر المرتبطة بالمساعدات الإنسانية، التركيز المبالغ فيه على الجانب الإغاثي. إذ تظهر نظرة سريعة على طبيعة المشاريع المنوي تمويلها ارتباط غالبيتها بالجانب الإغاثي وإغفال التركيز على ضرورة توافر قاعدة مؤسساتية فاعلة تؤطر التدخلات الإغاثية والتنموية وتضعها في سياقها الصحيح؛ لبناء مقومات تنمية أو سلام أو تضامن في الحدود الدنيا. كما يؤثر ربط العمل المدني والتطوعي بالمنح والمساعدات الخارجية حيث تتحول هذه المنظمات إلى منظومة أعمال تقوم على تنفيذ المشاريع دون تشاركية مجتمعية أو استدامة للأثر.

شكلت الاستجابة المجتمعية لمواجهة أضرار الزلزال جانباً إيجابياً في ظل الظروف الكارثية التي يمر بها السوريون، فعلى الرغم من انخفاض الثقة ومحدودية التضامن بين المواطنين بوجه عام نتيجة النزاع طويل الأمد، والمخاوف الأمنية، وعدم الاستقرار السياسي، والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان، والانقسامات الطائفية والعرقية والدينية، والاستقطاب السياسي، والتشرذم المجتمعي، والولاء للهويات الأساسية، والانتماءات الأيديولوجية، وانهيار الواقع الاقتصادي والمعيشي، إلا أن مظاهر التعاون والتكافل والتطوع توسعت على نحو لافت. وهذا ما ظهر جلياً في الاستجابة لكارثة الزلزال خاصة مع فشل الأمم المتحدة وسلطات الأمر الواقع في الاستجابة الفعالة في مناطق شمال غرب سوريا.

اتصف التضامن الاجتماعي لمواجهة آثار الزلزال بأنه تضامن إنساني بالدرجة الأولى، وتجلى في استجابة عالية من قبل المجتمع المدني والمبادرات المحلية والقطاع الخاص[4] وعكس

(1) المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). المسح الميداني للمركز السوري لبحوث السياسات لتعقب آثار الزلزال: محور رصد الاستجابة المحلية والدولية لمواجهة الزلزال.

(2) UNU-WIDER. (2021). Deals and Development in Fragile and Conflict-affected States.

(3) المركز السوري لبحوث السياسات. (2019). منتدى الحوار التنموي: دور المجتمع المدني في تفكيك اقتصاديات النزاع.

(4) المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). المسح الميداني للمركز السوري لبحوث السياسات لتعقب آثار الزلزال : محور التضامن الاجتماعي في مواجهة الزلزال.

ثقافة التكافل الاجتماعي في مواجهة المحن، وقدم التضامن نموذجاً لتجاوز الاستقطاب السياسي والجغرافي والثقافي الذي استثمرت فيه قوى التسلط زمناً طويلاً. ويعد هذا التضامن عاملاً مهماً في تجاوز التصدع الاجتماعي الذي لحق بالسوريين عبر النزاع.

دعمت العلاقات التقليدية العشائرية منها والعائلية والدينية التضامن الاجتماعي، وظهر ذلك واضحاً في عدة محافظات، مثل دير الزور والرقة ودرعا والسويداء وحماة. واستخدمت مصطلحات ذات قيمة معنوية للمجتمع (الفزعة) لتعزيز عملية التضامن. اتخذ التضامن أشكالاً أخرى عابرة للعلاقات التقليدية بين السوريين عبر المناطق وبين المغتربين والمقيمين وعبر منظمات ومبادرات مدنية. لكن حالة التضامن تأثرت باختلاف منطقة السيطرة وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في المنطقة. فكانت مساحة المجتمع الأهلي واسعة في التضامن في شمالي شرقي سوريا وشمالي غربها، بالرغم من حصول تضييقيات في الحسكة والرقة تتعلق بلزوم الحصول على الموافقات لجمع التبرعات، وأيضاً في شمالي غربي سوريا حيث قامت الفصائل بتوجيه الأهالي إلى إرسال مساعداتهم إلى مؤسسات محددة وعدم السماح لهم بالتبرع للمتضررين مباشرة، وكانت حالة التقييد أغلظ وأكثر إحكاماً في مناطق الحكومة السورية، حيث أطّرت الحكومة السورية عملية التضامن وفق أجندتها السياسية، وحدت من التضامن مع المناطق الواقعة خارج سيطرتها، وتعرض الناشطون في مبادرات التضامن للتهديد والتخويف، وحتى ضمن مناطق سيطرتها، اتبعت الحكومة السورية أسلوباً تمييزياً بين المناطق، شمل التمييز أيضاً تغييب الإحصائيات مثل الأضرار في حلب. إضافة إلى احتكار الدور المدني من قبل مؤسسات مرتبطة بها كالأمانة السورية للتنمية.[1]

(1) المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). المسح الميداني للمركز السوري لبحوث السياسات لتعقب آثار الزلزال : محور التضامن الاجتماعي في مواجهة الزلزال.

4.

مناقشة ومقترحات: الخيارات التنموية

قدم التقرير إطاراً لتحليل آثار الزلزال وتداعياته، في سوريا، يستند هذا الإطار إلى قراءة الكارثة، في سياق النزاع السوري وأدوار الفاعلين وطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة. وركز التقرير على قراءة آثار الزلزال في المناطق المتضررة من خلال تقديم تحليل مختصر للحالة التنموية لهذه المناطق قبل النزاع وأثناءه. كما قدر التقرير الخسائر الاقتصادية والتنموية المباشرة للزلزال بالاعتماد على البحث الميداني ومسوح المركز ودراسات وبيانات صدرت بعد الزلزال.

الزلزال ظاهرة طبيعية، في لحظاته الأولى، لكن بعدها يتحول إلى **قضية سياسية واجتماعية وتنموية**، تعتمد على كيفية استجابة النظم الحوكمية القائمة والقوى الفاعلة لآثار الكارثة. لقد حلّ الزلزال في بلد مزقته الحرب لما يزيد على اثني عشر عاماً، وتشظى سياسياً واجتماعياً وهُدرت مقوماته التنموية والاقتصادية. فالتحديات في سوريا لا تقتصر على قضايا من مثل ضعف التشاركية والشفافية واتساع اللامساواة وضعف الكفاءة والمساءلة، فقد تحولت أولويات القوى السياسية، خاصة النظام السوري، في أثناء النزاع إلى ترسيخ الطغيان على الفضاء العام باستخدام العنف، واستهداف السوريين، وهدر قدراتهم وحقوقهم وفرصهم. إن بنية القوة المشوهة الناجمة عن النزاع فاقمت الآثار السلبية للزلزال، وتمثل ذلك في فشل القوى السياسية المحلية في الاستجابة للكارثة وتسييسها لمصالحها الضيقة، مع استمرارها في ترسيخ الاستبداد واقتصاديات النزاع وتسييس الهوية والتبعية للخارج. وهذا دليل جديد على عدم قدرة هذه القوى على ضمان الاستقرار أو توفير الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة في مناطق سيطرتها. الأمر الذي يجعل من **الحل السياسي العادل والمستدام**، الذي يرسخ التحول نحو مؤسسات عادلة ديمقراطية تشاركية ومساءلة ملتزمة بحقوق وحريات المواطنين، أولوية لأي استجابة فعالة لعواقب الزلزال أو المخاطر المستقبلية.

لقد نجم عن الزلزال **خسائر بشرية ومادية** هائلة، من خسائر في الأرواح والإصابات إلى نزوح مئات الآلاف وسيطرة الخوف من تكرار الكارثة. وتعرضت الأنشطة والثروات الاقتصادية والبنى التحتية إلى أضرار فادحة، مما أدى إلى تدهور ظروف المعيشة وخسارة فرص العمل ومصادر الدخل. كما ألحق الزلزال أضراراً بيئية كبيرة تمثلت في التلوث الناجم عن الأنقاض أو تضرر شبكات المياه والصرف الصحي. تحمل هذه الخسائر بعداً إضافياً، فقد تركزت الأضرار في شمالي غربي سوريا، مما فاقم التفاوت بين المناطق، فتدهورت الحالة التنموية تدهوراً حاداً في المناطق الأكثر تأثراً بالزلزال، ومعظم هذه المناطق هي من الأكثر تأثراً بالنزاع، مثل إدلب وحلب. كما تفاوت التأثير بين النساء والرجال، وبين المقيمين والنازحين، وبين المتضررين مباشرة أو بصورة غير مباشرة. إن المستويات الجديدة من التفاوت تنذر بتعميق التهميش والإقصاء لأكثر الفئات تضرراً من النزاع.

يعد **التضامن الاجتماعي** بين السوريين من أبرز المظاهر الإيجابية في مواجهة الكارثة، بالرغم من الإرث الدموي للنزاع والانقسامات المجتمعية الحادة. فقد تجاوز البعدُ الإنسانيُّ بين الأفراد والمجتمعات أجندات قوى النزاع وجبهات القتال. وبرزت العديد من المبادرات المدنية والأهلية التي سعت إلى غوث المتضررين، إضافة إلى الدور الرئيس لمنظمات المجتمع المدني والمبادرات الأهلية، التي حاولت سد الفراغ، الذي تركته قوى النزاع في عمليات الإنقاذ وتقديم المساعدات والمناصرة وتنسيق جهود الإغاثة. لكن تضخم الاحتياجات وضعف إمكانيات هذه المنظمات والمبادرات زاد من تبعية السوريين واتكالهم على المعونات والمساعدات، أو استغلالهم من قبل القوى السياسية ونخبة النزاع الاقتصادية. من جانب آخر برزت عدة مظاهر للتضامن العالمي مع متضرري الزلزال؛ إذ أسهم أفراد ومؤسسات إنسانية ومنظمات مدنية عبر العالم في تقديم التبرعات والمساعدات، فضلاً عن المساعدات الرسمية المقدمة من الدول.

لكن غياب الإطار المؤسسي الفعال لاستقبال المساعدات وتوزيعها أدى إلى إرباك عمليات الدعم وتفضيل الكثيرين توجيه المساعدات عبر المنظمات الدولية غير الحكومية أو منظمات الأمم المتحدة.

إن النموذج الاقتصادي السائد، بما في ذلك اقتصاديات المساعدات الإغاثية، يعزز التفاوت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويعطي القوة لمتمولي الحرب ونخبة اقتصاديات النزاع. وقد بيّن سلوك هذه النخب الاقتصادية المرتبطة بقوى النزاع، أثناء الاستجابة للزلزال، استمرارها في تبني منظومات اقتصادية استغلالية تغذي اقتصاديات النزاع. وتعاني المساعدات الدولية الضخمة التي ضُخت في الاقتصاد السوري من ضعف فعاليتها التنموية وتركيز معظمها على الجوانب الإغاثية من منظور إسعافي، ويعود ذلك لأسباب متعددة منها مناخ عدم الاستقرار واعتبار أن الاستثمار التنموي سيستغل من قبل النظام السوري فيما يسميه « إعادة الإعمار»، لكنه يعود كذلك إلى اختلال مقاربات المنظمات الدولية لعملية التنمية، إذ تفضل المشاريع الإغاثية، فهي مباشرة وأكثر وضوحاً من المشاريع التنموية، كما أنها تُجنب هذه القوى الدخول في صدامات مع القوى السياسية المتصارعة حيث تتطلب التدخلات التنموية التضمينية مستويات عالية من الحوكمة والمساءلة. مما يجعل مراجعة استراتيجية الأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية ضرورة في سوريا وفي سياقات النزاع عموماً. وعلى الرغم من الأهمية الحيوية للمساعدات في مساعدة ضحايا النزاع إلا أن المساعدات الإنسانية ضمن المنظومات القائمة ستبقى عاجزة عن تجاوز آثار الزلزال إلى حد كبير.

في سياق هذه النتائج يقدم التقرير مقاربات تنموية مرتبطة بمواجهة مستدامة لآثار الزلزال:

إن تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعجز القوى السياسية عن مواجهة آثار الزلزال يشكل تهديداً للقوى الأمنية والعسكرية نفسها وللدول الداعمة لها، فالتدهور القائم يفاقم مخاطر عدم الاستقرار وتوسُع دوائر العنف وتفكُك القواعد الاجتماعية الموالية لها. كما تعاني القوى المتنازعة من تبعية مهينة للقوى الخارجية المهيمنة على القرار العسكري والسياسي والاقتصادي. مما قد يوفر فرصة لتراجع مواقف قوى الاستبداد في حال تظافر الضغوط من قبل القوى المجتمعية وبدعم جدي من قبل الأمم المتحدة والقوى الخارجية الهادفة إلى تجاوز النزاع وتحقيق السلام والعدالة. ولا تخدم المبادرات، من مثل خطوات الانفتاح العربي على الحكومة السورية، الاتجاهَ نحو الحل السياسي المستدام، بل هي تطبع مع قوى النزاع وتكرس مقومات النزاع. وذلك يحتم إعادة النظر بالدور المجتمعي في الدفع باتجاه الحل السياسي.

الاستثمار في تعزيز التضامن الاجتماعي وإعادة الاعتبار للمجتمع في الداخل والخارج، والتحول من الدور الخدمي للمجتمع المدني إلى دور سياسي وتنموي فاعل في الفضاء العام وتوسيع إمكانيات مساءلة قوى النزاع السياسية والعسكرية، وتطوير دور المنظمات والمبادرات المدنية في إنشاء البنى الحوكمية المناهضة للنزاع والاستبداد والتشظي. والارتقاء بالعمل المدني من خلال تكوين مساحات المشاركة العامة وتطوير السياسات غير الرسمية الضامنة للحقوق والحريات والمواجهة لسياسات قوى النزاع. إن مراجعة العمل المدني في سوريا يتطلب استقلالية أكبر عن قوى التسلط، وندية في العلاقة مع القوى المانحة، وتعميق العلاقة مع المجتمع المحلي، إضافة إلى تضمين المقاربات التنموية التشاركية العابرة للقطاعات والاختصاصات في كل نشاط أو مشروع. ويتوقف تطوير دور المجتمع المدني على مساهمته في بناء مقومات التنمية والديمقراطية ضمن المؤسسات والمبادرات المدنية، وتعزيز المساحة العامة لمشاركة النساء على المستوى المجتمعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، ومساعدة ضحايا النزاع في تطوير قدراتهم وفرصهم للمساهمة في التحول المطلوب،

كذلك الضغط على المنخرطين في النزاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة للتحول نحو العمل التنموي. كما يتطلب نجاح هذا الدور المدني تغييراً في العلاقة مع الداعمين والمساندين للعمل الإنساني في سوريا، كمنظمات الأمم المتحدة والجهات والدول المانحة.

يعد **الاقتصاد التضامني الاجتماعي** مبدأً وغايةً أحدَ البدائل الممكنة للتحول من اقتصاديات الحرب والتركيز على استثمار الموارد المادية والبشرية بعيداً عن الاستغلال والعسكرة واستنزاف البيئة. ويتطلب ذلك تطوير الخيارات الاقتصادية بمشاركة مجتمعية واسعة، وتعزيز العمل الاقتصادي الجماعي عبر مبادرات ومشاريع مشتركة بين الأفراد والمؤسسات المدنية والخاصة، والتي تلتزم بتنفيذ النشاط الاقتصادي في ظل حوكمة تشاركية وشفافة، إضافة إلى تعزيز التضامن الاجتماعي والمساواة وتجاوز مقومات النزاع والاستقطاب، واحترام الاستدامة البيئية. إن تقديم الالتزامات السابقة على الربح ومراكمة الثروة هو في جوهر تمكين المجتمع من تحويل الاقتصاد إلى منظومة لصناعة السلام والرفاهية. هذه المقاربة تمهد الطريق لمشاركة السوريين في النشاط الاقتصادي المناهض لاقتصاديات النزاع، وتعزز أسس بناء الديمقراطية والعدالة.

إن المقاربة البديلة تنموية، وتتطلب الربط بين العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والاستناد إلى المجتمع السوري بالدرجة الأولى، وتعزيز مقومات المجتمع التنموية، ليتمكن من التأثير في مسار تجاوز النزاع وآثار الزلزال. والمقاربة مبنية على التشاركية **دون الاستغراق في المحلاوية**، فالعمل مع المجتمعات المحلية لا يجدر به الانفصال عن العمل العابر للمناطق والقطاعات. بل إن العمل التكاملي سيكون دافعاً لتقليص الانقسامات والتشظي. ويمكن للمساعدات الإنسانية أن تكون قوة محركة للتنمية المستدامة إذا استثمرت في حوكمة مصممة لتفكيك علاقات النزاع وإعادة بناء نظام المؤسسات على أساس الكفاءة والمساواة والاستدامة، وفي ترسيخ العلاقات الاجتماعية العابرة للانقسامات. ويتطلب ذلك تغيير المنظومة الحالية التي تخضع في العديد من جوانبها لقوى التسلط، وتقدم معالجة مبتورة للتنمية من خلال التركيز على الإغاثة والاعتماد على «وسطاء المساعدات» من المنظمات الوسيطة والمنظمات الإنسانية الدولية والشركات الخاصة التي تعمل في مجال المساعدات الإنسانية، وتغيب فيها المساءلة لأداء المنظمات الدولية ولسياسات الدول المانحة.

يعد تطوير **المجال البحثي والإحصائي** المستقل والنقدي والتشاركي أمراً مركزياً، لتحديد موضوعي قائم على الأدلة للتحديات التي نجمت عن الزلزال، وتشكيل آلية لتمثيل أولويات المجتمع السوري وتطلعاته في كيفية تجاوز الآثار وتخفيف معاناة المتضررين. يتطلب ذلك عملاً مشتركاً على تطوير المنهجيات وترسيخ البحث التشاركي والالتزام بأخلاقيات البحث والنشر وإتاحة المعلومات للجميع. تشكل البحوث والإحصاءات المستقلة عاملاً أساسياً في تطوير الإنتاج المعرفي المتحرر من الاستقطاب والاستغلال السياسيين، وتوفر حلولاً مدروسة مراعية للحقوق والحريات والعدالة والاستدامة، وتعزز العمل التفاعلي بين المنظمات التنفيذية والمجتمعات المحلية والمؤسسات البحثية.

إن تفعيل **الدور التنموي للمجتمع المدني** والمبادرات المحلية وفق المقاربة البديلة لمواجهة آثار الزلزال، يتطلب أخذ زمام المبادرة لقيادة منظومة المساعدات الإنسانية من قبل القوى المدنية العابرة للمناطق، لتكون مسؤولة عن الشراكة مع المجتمع وقادرة على وضع الأولويات والتنفيذ في ظل مساءلة مجتمعية. والقيام بتحديد علمي تشاركي للأضرار وللخيارات المتاحة، والعمل مع المؤسسات البحثية والمجتمعات المحلية والمؤسسات والمبادرات المدنية. ووضع مقاييس لأولويات التدخل وآثارها المحتملة. وتصميم إعادة التقييم لأضرار الزلزال، على أساس

ديمقراطي تشاركي، مع المجتمعات المتضررة، وتصميم العمل والمشاريع لتكون ملكاً لشريحة مجتمعية واسعة، وتجنب القوى العسكرية والأمنية واحتكارات نخبة النزاع. والتركيز على ربط التدخلات بتطوير الحوكمة للتدخلات المجتمعية ومواجهة قوى الاستبداد، والتركيز على ديمقراطية ومساءلة البناء المؤسسي المرتبط بتجاوز آثار الزلزال. وتشكيل مساحات مجتمعية لتقييم الأداء والمشاريع ومساءلة التدخلات غير المستدامة أو التمييزية. كما تتطلب المقاربة البديلة تبني القوى المجتمعية للعمل التنموي التكاملي العابر للقطاعات، بحيث يتم تشبيك التدخلات الاقتصادية بالتنموية والاستدامة البيئية، والعابر للحدود الداخلية للنزاع، بما في ذلك تدفق الطاقة والمياه والغذاء، ووقف الأتاوى والابتزاز والتهريب والنهب، كخطوة أولى أمام رفع العوائق الاقتصادية الداخلية. وكذلك تصميم التدخلات التي تقود إلى التخلي التدريجي عن المساعدات والإعانات من خلال بناء مقومات الإنتاج وبيئة مستدامة ولائقة للعمل.

أما المطلوب سياسياً من الفاعلين الدوليين المهتمين بإنهاء النزاع إضافة إلى الأمم المتحدة فهو العمل على تأكيد التزام أي عملية انفتاح عربي أو تركي على الحكومة السورية بحقوق السوريين وحرياتهم وضمان التحول من منظومة الاستبداد والقمع والاستغلال نحو الديمقراطية والعدالة والسلام. وكذلك الضغط لتحويل جزء رئيسي من النفقات العسكرية والأمنية نحو تجاوز آثار الزلزال، ووقف الانتهاكات العسكرية والأمنية بحق المدنيين، ووقف احتكار المستوردات والسلع الرئيسية في الأسواق المحلية، ووقف التعدي على أراضي السوريين وممتلكاتهم.

المراجع

- الشبكة السورية لحقوق الإنسان. (2023). في اليوم العالمي للمرأة الزلزال الذي ضرب شمال غرب سوريا كرس الأوضاع المأساوية للنساء فيها وشرد ما لا يقل عن 35 ألف سيدة.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). الأمل المحاصر: أصوات اليافعين واليافعات وآراؤهم بالتعليم وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أثناء النزاع السوري. بيروت.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2016). التشتت القسري، حالة الإنسان في سورية: التقرير الديمغرافي 2016.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). التقييم التنموي على المستوى المحلي في سوريا- المسوحات الاقتصادية والاجتماعية الدورية خلال الأعوام 2020 و2021 و 2022.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2010). الفقر في سوريا 2009. دراسة غير منشورة.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2020). العدالة لتجاوز النزاع في سوريا.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). المسح الميداني للمركز السوري لبحوث السياسات لتعقب آثار الزلزال: محور تقدير أعداد الوفيات والأبنية المتضررة.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). المسح الميداني للمركز السوري لبحوث السياسات لتعقب آثار الزلزال: محور رصد الاستجابة المحلية والدولية لمواجهة الزلزال
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). المسح الميداني للمركز السوري لبحوث السياسات لتعقب آثار الزلزال: محور التضامن الاجتماعي في مواجهة الزلزال.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). النشرة السنوية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا لعام 2022 – العدد1.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا لشهر كانون الثاني 2023 – العدد 1.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2023). النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا لشهر شباط 2023 – العدد 2.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). تسييس الهويات في سوريا.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2022). دليل مركز السياسات لأسعار المستهلك في سوريا خلال الفترة (تشرين الأول 2020 – حزيران 2022).
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2021). محددات النزوح القسري في ظل الحرب السورية: دراسة قياسية.
- المركز السوري لبحوث السياسات. (2019). منتدى الحوار التنموي دور المجتمع المدني في تفكيك اقتصاديات العنف.
- المركز السوري لبحوث السياسات (2022). ورشات حوار اقتصاديات النزاع والاقتصاد

الاجتماعي التضامني على المستوى المحلي في سوريا.

- المركز السوري لبحوث السياسات والمكتب المركزي للإحصاء. (2016). مسح حالة السكان في سوريا 2014.
- المكتب المركزي للإحصاء. (2009). المسح الصحي الأسري في سوريا 2009.
- المكتب المركزي للإحصاء. (2023). المجموعات الإحصائية في سوريا (2011-2022).
- المكتب المركزي للإحصاء. (2010). مسح دخل ونفقات الأسرة في سوريا 2009.
- المكتب المركزي للإحصاء. (2010). مسوح قوة العمل في سوريا 2009-2010.
- مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية. (2023، 19 شباط). المساعدات الأمريكية لجهود الاستجابة الطارئة للزلزال في تركيا وسوريا.
- وحدة تنسيق الدعم في سوريا. (2023، 26 شباط). الأوضاع الإنسانية في شمال غرب سوريا - الزلزال المدمر.

- European commission (2023). Earthquake: disaster response operations in Syria and Türkiye continue. February 17, 2023.
- European commission. (2023, 08 February). European Commission and Swedish Presidency of the Council will organise a Donors' Conference for the people of Türkiye and Syria affected by the earthquake.
- European Commission. (2023, 21 March). Together for the people in Türkiye and Syria.
- Jabbour S, Abbara A, Ekzayez A, Fouad FM, Katoub M, Nasser R. (2023). The catastrophic response to the earthquake in Syria: the need for corrective actions and accountability. Lancet. Mar 11; 401(10379):802-805.
- Lackner, Stephanie (2018). Earthquakes and economic growth, FIW Working paper, No. 190, FIW - Research Centre International Economics, Vienna.
- REACH. (2023, 15 February). EARTHQUAKE RESPONSE RAPID NEEDS ASSESSMENT.
- Syrian Center for Policy Research. (2022).The devastating of Right to Health during Syrian Conflict.
- UN-OCHA (2023). NORTH-WEST SYRIA Situation Report. February 25, 2023.
- UN-OCHA. (2023). Syria Earthquake Flash Appeal 2023
- UNU-WIDER. (2021). Deals and Development in Fragile and Conflict-affected States.
- UNDP. (2023, 06 February). UN agencies launch emergency response after devastating Türkiye and Syria quakes.

الملاحق

الملحق (1): منهجية تحليل كارثة الزلزال في سوريا

تستند منهجية تحليل كارثة الزلزال على إطار مركب من مقاربات الاقتصاد السياسي والقدرات والفرص، إضافة إلى تبني منهجية تشاركية متعددة التخصصات في تصميم البحث وتنفيذه. تم الاعتماد على الدراسات السابقة في المركز السوري لبحوث السياسات والتي تضمنت أربع أدلة رئيسية لقياس الحالة التنموية قبل الزلزال: 1) دليل التنمية البشرية (HDI)، الذي يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي مؤشر التعليم، ومؤشر الصحة، ومؤشر الأمن الغذائي؛ 2) ودليل رأس المال الاجتماعي (SCI)، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي مؤشر الشبكات الاجتماعية والمشاركة، ومؤشر الثقة، ومؤشر القيم المشتركة؛ 3) ودليل النشاط الاقتصادي (ECO)، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي مؤشر فرص العمل، ومؤشر الدخل، ومؤشر الفقر؛ 4) ودليل الظروف المعيشية (LCI)، ويتكون من سبعة مؤشرات فرعية وهي مؤشر جودة المسكن، مؤشر الوقود، مؤشر الكهرباء، مؤشر المياه، مؤشر الصرف الصحي والنفايات الصلبة، مؤشر الاتصالات، ومؤشر النقل.

استندت دراسة الحالة التنموية خلال فترة ما قبل النزاع على عدة دراسات ومسوحات وهي: دراسة الفقر في سوريا 2009 للمركز السوري لبحوث السياسات بالاستناد إلى مسح دخل ونفقات الأسرة في سوريا لعام 2009، ومسوح قوة العمل في سوريا 2009–2010، والمسح الصحي الأسري في سوريا 2009، والمجموعة الإحصائية في سوريا 2011 التي تم نشرها من قبل لمكتب المركزي للإحصاء.

كما استندت دراسة فترة النزاع إلى دراسات ومسوحات المركز السوري لبحوث السياسات وهي: المسح الاقتصادي والاجتماعي لعامي 2020 و2021، وتقرير هدر الحق في الصحة خلال النزاع لعام 2022، ومسح المواطنة لعام 2022، ومسح العدالة لعام 2022، ومسح حالة السكان لعام 2014. هذه الدراسات والمسوح قائمة على مقابلات معمقة مع أشخاص مفتاحيين من كافة المناطق السورية.

اعتمد التقرير على نتائج الحوارات التشاركية من خلال منتدى الحوار التنموي (2019 – 2022)؛ وهو مساحة تشاركيّة للنقاش المعمق والمؤطر منهجيّاً بين مجموعة من الخبراء والاختصاصيين. تضمَّن المنتدى مجموعة من الجلسات التي ركزت على تفكيك اقتصاديات النزاع. كما تضمن حوارات ناقشت مسائل التضامن الاجتماعي، تسييس الهوية، تقييم نظام القضاء في سوريا، نظم العدالة البديلة، وتطوير بدائل تشاركية لحل النزاع.

أنجز المركز السوري لبحوث السياسات مسح ميداني لتعقب آثار الزلزال 2023 في شهري شباط وآذار، وشمل المسح محافظات إدلب وحلب ودير الزور والرقة والحسكة واللاذقية وحماه وطرطوس وحمص ودمشق وريف دمشق والسويداء. تضمن المسح 91 مقابلة مُعمَّقة توزعت على ثلاثة محاور هي: 1) محور التضامن الاجتماعي في مواجهة الزلزال (16 مقابلة)، 2) محور تقدير أعداد الوفيات والأبنية المتضررة (59 مقابلة)، و 3) محور رصد الاستجابة المحلية والدولية لمواجهة آثار الزلزال (16 مقابلة).

كما تم عقد ورشة عمل حول الزلزال بتاريخ 7 شباط 2023، جمعت منظمات ومؤسسات سورية تعمل في الفضاء العام، وعدد من الخبراء والناشطين في المجال التنموي والإغاثي، بهدف تشخيص آثار

الكارثة، ومناقشة أهم الأسئلة والتحديات المرتبطة بالزلزال، وتطوير خيارات وبدائل.

تم حساب خسائر مخزون رأس المال الناجم عن الزلزال بناءً على تقديرات المخزون قبل النزاع، الذي استند إلى حساب صافي التكلفة الحقيقية للمخزون باستخدام طريقة الجرد الدائم؛ وتقديرات المخزون خلال النزاع، من خلال حساب صافي الاستثمار الإجمالي والدمار الذي لحق به، بالاستناد إلى المسوح الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 2020 و2021 و2022. لحساب مخزون رأس المال على مستوى المناطق، تم توزيع المخزون على أساس عدد الأبنية في كل منطقة، وتم استخدام نسبة دمار الأبنية في كل منطقة (الأبنية المدمرة إلى إجمالي المباني) كدليل تأشيري لحساب أثر الزلزال على مخزون رأس المال. وقدرت كلفة استبدال مخزون رأس المال بالاعتماد على الكلفة الفعلية للبناء والاكساء والدراسات الهندسية في عام 2022.

تم حساب خسائر الأثاث والتجهيزات الأسرية من خلال استخدام دليل تأشيري لأضرار المساكن وتقديرات ثروة الأسر عامي 2010 و2022، بناءً على مسح دخل ونفقات الأسرة عام 2009 ومسوح المركز السوري في قياس التدهور الناجم عن النزاع.

تم تقدير خسائر الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن الزلزال حسب المناطق باستخدام مرونة مخزون رأس المال والناتج في فترة النزاع وتقديرات الناتج المحلي على مستوى المناطق قبل وخلال النزاع، حيث تم استخدام عدد المشتغلين وإنتاجية العامل في كل قطاع كوسيط لحساب الناتج بالاستناد إلى مسوح قوة العمل 2009 و2010، ومسح حالة السكان 2014 والمسوح الاقتصادية والاجتماعية (2020-2022).

الملحق (2): توزع آثار الزلزال حسب المحافظة، التقسيم الإداري للمحافظة، منطقة السيطرة

	قوى السيطرة	الضحايا	الإصابات	المنازل المدمرة	المتضررة جزئياً
حلب		2,521	3,671	1,182	4,065
جبل سمعان	الحكومة السورية	991	1,802	552	445
الأتارب	حكومة الإنقاذ	235	370	83	190
الباب	الحكومة المؤقتة	19	177	7	825
عفرين	الحكومة المؤقتة	1,201	1,017	466	2,359
إعزاز	الحكومة المؤقتة	65	275	54	200
السفيرة	الحكومة السورية	-	-	5	10
جرابلس	الحكومة المؤقتة	10	30	15	36
حماة		51	260	17	444
مركز حماة	الحكومة السورية	40	260	7	170
السقيلبية	الحكومة السورية	11	-	4	94
السلمية	الحكومة السورية	-	-	2	70
مصياف	الحكومة السورية	-	-	3	84
محردة	الحكومة السورية	-	-	1	26
اللاذقية		835	1,356	225	768
مركز اللاذقية	الحكومة السورية	416	791	84	320
جبلة	الحكومة السورية	346	457	88	261
الحفة	الحكومة السورية	11	17	38	114
القرداحة	الحكومة السورية	62	91	14	73
إدلب		2,985	6,542	1,252	4,808
مركز إدلب	حكومة الإنقاذ	67	228	86	551
معرة النعمان	الحكومة السورية	-	-	76	487
حارم	حكومة الإنقاذ	2,493	5,687	641	2,488
جسر الشغور	حكومة الإنقاذ	242	343	443	1,230
أريحا	حكومة الإنقاذ	183	284	6	52
طرطوس (الدريكيش)		-	-	15	20
سوريا		6,392	11,829	2,691	10,105

المصـدر: المسـح الميداني للمركز السـوري لبحوث السياسـات لتعقب آثار الزلزال، وبيانـات وزارة الصحة في مناطـق الحكومة السـورية وبيانات وحدة تنسـيق الدعم في مناطـق المؤقتة والإنقاذ.

الملحق (3): الآثار المباشرة وغير المباشرة للزلزال في سوريا

	الآثار المباشرة المحتملة	الاستجابة الإغاثية (محلية ودولية)	الآثار غير المباشرة
تنموياً / اجتماعياً	الضحايا (القتلى والمفقودين والمصابين)	البحث والإنقاذ والعلاج والتوثيق	المعاناة من خسائر رأس المال البشري، وإصابات مزمنة جسدية أو نفسية
	تفاقم التفاوت حالات الفقر والحرمان	المساعدات الغذائية والمعيشية	ارتفاع معدلات الفقر في المناطق المتضررة وغير المتضررة
	النزوح وتشظي الأسر والمجتمعات المحلية	الإيواء المؤقت/المجتمعات المضيفة وسبل العيش الأساسية	تفاقم أعباء حالة النزوح على النازحين والمجتمعات المضيفة
	الخوف وعدم الاستقرار	المساعدة النفسية الاجتماعية	الهجرة والخوف من العودة، وانتشار عدم اليقين
	التضامن والتعاون	مبادرات وشبكات للتكاتف والمساعدة المادية واللامادية والتعاطف	تأسيس شبكات ومؤسسات تضامنية مدنية
مؤسسياً	توقف/تعطل الخدمات العامة والخاصة: النظام الصحي النظام التعليمي المرافق	«تفعيل نظام الاستجابة للكوارث» تحويل الموارد البشرية والمادية نحو النظام الصحي واستخدام إمكانيات المناطق غير المتضررة (مشافي، تجهيزات، فرق طبية) فرق الصيانة للطاقة والمياه وفتح الطرق واستعادة الاتصالات.	تأثر نظام الخدمات العامة من حيث الجاهزية والكفاءة والعدالة على مدى المتوسط والطويل.
	تخلخل وظيفة المؤسسات العامة وسلطة القانون	تنسيق الجهود وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد. وإجراءات طارئة لتجنب الانتهاكات.	إعادة تشكيل المؤسسات العامة مع تغيير في الأولويات.
	عدم القدرة على مواجهة الاحتياجات	طلب المساعدات الدولية والمحلية ذات الطابع الإغاثي	زيادة الاتكالية على المساعدات
	الاستغلال السياسي	حملات مراقبة ومتابعة من القوى المدنية والمؤسسات التمثيلية والصحافة	الإهمال، الاستغلال، المحسوبيات، تهميش المتضررين
بيئياً	تدهور أو تلوث الثروات الطبيعية	حصر الأضرار وتقديم المساعدات الطارئة مثل توفير المياه المحسنة للمجتمعات المتضررة	تلوث المياه أو خسارة المياه الجوفية. فوالق في الأرض، تقهقر التربة وتلوث الهواء. خسارة ثروات باطنية.
اقتصادياً	تراجع القيمة المضافة/ الناتج	المساعدات الإنسانية، بدائل مؤقتة للأسواق، مسارات التجارة، تعويضات طارئة للعاملين والمؤسسات الاقتصادية المتضررة	تراجع مصادر النمو المادية واللامادية وخسارة الشبكات الاقتصادية وجزء من الطلب المحلي.
	ارتفاع الأسعار	تقديم السلع المدعومة أو المجانية	ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع القدرة الشرائية
	دمار البنية التحتية	تأمين المعدات والفرق لإنقاذ الأرواح، وحماية الأفراد من مخاطر البنية المتضررة، وتقييم الأضرار	أضرار طويلة المدى في مخزون رأس المال و ضعف عملية الاستبدال
	تلف التجهيزات والأثاث والمعدات	تأمين بدائل الحد الأدنى خاصة للنازحين والمتضررين	خسارة في الثروة والتجهيزات
	خسارة فرص العمل	توفير فرص العمل المرتبطة بالإغاثة والتعافي، وتقديم الدعم للمتضررين	ارتفاع مزمن في معدلات البطالة

ترتبط طبيعة وشدة واستمرار الضرر بالقدرات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد المتضرر.

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات

info@scpr-syria.org

scpr-syria.org